



مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

مارس | 2026

التقرير الاقتصادي ربع السنوي

www.centralbank.ae

ملاحظة: تاريخ المعلومات الواردة في هذا التقرير هو منتصف فبراير 2026.

جدول المحتويات

3 موجز تنفيذي

الفصل الأول: التطورات الاقتصادية الدولية والتجارة الخارجية لدولة الإمارات

5 1-1 الأفاق الاقتصادية العالمية
7 2-1 التضخم واستجابات السياسة النقدية
9 3-1 تطورات الأسواق العالمية

الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية المحلية

12 1-2 النمو الاقتصادي
14 2-2 التحليل القطاعي
16 3-2 التضخم

الفصل الثالث: تطورات الأسواق النقدية والمالية

18 1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة
19 2-3 التطورات المصرفية
20 3-3 تطورات قطاع التأمين
21 4-3 التطورات المالية

موجز تنفيذي

أثبت اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة مرونته وسط استمرار حالة عدم اليقين العالمية، والصراعات الإقليمية، وتقلب أسعار النفط، وتجاوز نمو الناتج كلاً المتوسطين العالمي والإقليمي في السنوات الأخيرة. سجلت الأرباح الثلاثة الأولى من عام 2025 نمواً قوياً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.1% على أساس سنوي، مدفوعاً بالنمو السريع في القطاع غير النفطي، والذي حقق نمواً بنسبة 6.1% على أساس سنوي، وانتعاشاً قوياً في الناتج المحلي الإجمالي النفطي في الربع الثالث من عام 2025، والذي ارتفع بنسبة 6.5% على أساس سنوي.

وتظلّ الآفاق المستقبلية لدولة الإمارات قوية، حيث يُقدَّر أن تبلغ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 5.6% في عام 2025، ويُتوقَّع أن تظلّ ثابتة على نطاق واسع وبنفس النسبة في عام 2026. ويُرجَّح أن يكون النمو مدفوعاً في المقام الأول بالقطاعات غير النفطية، لا سيما الخدمات المالية، وخدمات التأمين، والتصنيع، والبناء، إلى جانب زيادة متوقعة في إنتاج النفط، تماشياً مع التعديلات في حصة أوبك+.

وبلغ متوسط نسبة التضخم في دولة الإمارات 1.3% في عام 2025، نتيجة لانخفاض تكاليف النقل، وأسعار المنسوجات، والتطورات الموازية في أسعار المواد الغذائية. ومن المتوقع أن يتم احتواء توقعات التضخم في مسارها المعتدل، على المدى القصير إلى المتوسط، مع نسبة متوقعة للتضخم الكلي تبلغ 1.8% في عام 2026 و2.0% في عام 2027.

ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي توسعاً بنسبة 3.3% في عام 2026، مع تعديل نحو الارتفاع بمقدار 0.2 نقطة مئوية عن تقديرات صندوق النقد الدولي في شهر أكتوبر 2025. وعلى الرغم من هذا الارتفاع، لا تزال المخاطر تميل إلى الجانب السلبي، بما في ذلك إعادة تسعير محتمل للتوقعات لمكاسب الإنتاجية بقيادة الذكاء الاصطناعي، والضغط المتزايدة من العجز المالي على نطاق واسع، والدين العام المرتفع، الذي يمكن أن يدفع أسعار الفائدة على المدى الطويل، وتشديد الظروف المالية. وبالنسبة للاقتصادات المتقدمة، من المتوقع أن يرتفع النمو من النسبة المقدرة البالغة 1.7% في عام 2025 إلى 1.8% في عام 2026. وفي الولايات المتحدة، من المتوقع أن يتسارع الناتج إلى 2.4% في عام 2026، بدعم من انخفاض سعر الفائدة، والتحفيز المالي المستمر، والتضاؤل التدريجي للعوائق التجارية السابقة، قبل أن يتراجع إلى 2.0% في عام 2027. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يتراجع النمو في الأسواق الناشئة، والاقتصادات النامية بشكل طفيف إلى 4.2% في عام 2026، بانخفاض من 4.4% في عام 2025، مع بقاء النتائج متفاوتة عبر مختلف المناطق.

ويواصل التضخم العالمي تراجعاً، مدعوماً بتراجع الطلب، وانخفاض أسعار الطاقة، وتحسّن ظروف العرض، على الرغم من اختلاف وتيرة تراجع التضخم عبر المناطق. ويتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض التضخم الكلي العالمي من النسبة المقدرة البالغة 4.1% في عام 2025 إلى 3.8% في عام 2026، قبل أن يتراجع أكثر إلى 3.4% في عام 2027. وعلى الرغم من مسار الانخفاض على نطاق واسع، لا تزال المخاطر تميل نحو الارتفاع، بما في ذلك تجدد التطورات التجارية، والتطورات الجيوسياسية، والتقلبات المرتبطة بها في أسعار السلع الأساسية، وعلاوة المخاطر التي يمكن أن تؤثر العودة إلى استقرار الأسعار بشكل مستدام. وفي الولايات المتحدة، تراجع التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلك إلى 2.4% في يناير 2026، مدعوماً بتأثيرات الأساس الموازية، وانخفاض ضغوط أسعار الطاقة. مع ذلك، لا يزال التضخم في أسعار المواد الغذائية والمسكن ثابتاً، ومن المرجح أن ينخفض التضخم في الخدمات تدريجياً. وفي ظل هذه الظروف من اعتدال التضخم والنشاط المرن، حافظ بنك الاحتياطي الفيدرالي على أسعار الفائدة في اجتماعه في يناير، مع الحفاظ على النطاق المستهدف للأموال الفيدرالية عند 3.50% - 3.75%، وشدد على نهج طويل الأجل يعتمد على البيانات طبقاً لتوقيت أي تعديلات إضافية، وسط نمو أكثر ثباتاً وبيانات سوق العمل.

وانطلاقاً من النمو السكاني المستمر، والطلب العالمي المستدام من المستثمرين، وعوائد الإيجار الجذابة، وأصل سوق العقارات السكنية في دولة الإمارات أداءه القوي طوال عام 2025، حيث شهدت أبوظبي ودبي زيادة في عدد معاملات المبيعات عبر جميع أنواع وقطاعات العقارات الرئيسية.

وتماشياً مع السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، خفّض المصرف المركزي سعر الأساس إلى 3.65% في ديسمبر 2025، وحافظ عليه دون تغيير في يناير 2026. وتبعت أسعار الفائدة في السوق في دولة الإمارات سعر الأساس، حيث انخفض متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة (دنيا) بمقدار 18 نقطة أساس في المتوسط خلال شهر ديسمبر، وانخفض بمقدار 7 نقاط أساس إضافية خلال شهر يناير.

وأظهر القطاع المصرفي في دولة الإمارات نمواً قوياً، حيث ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 17.1% على أساس سنوي إلى 5.34 تريليون درهم في نهاية عام 2025. وتوسعت محفظة القروض بنسبة 17.9% على أساس سنوي، في حين حققت الودائع نمواً بنسبة 16.2% على أساس سنوي خلال الفترة ذاتها. وحافظت البنوك على مراكز رأسمالية قوية، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.1% في الربع الرابع من عام 2025، إلى جانب ارتفاع جودة الأصول، مما انعكس على نسبة صافي القروض المتعثرة البالغة 1.6%.

كما وأصل قطاع التأمين في دولة الإمارات نموه، حيث ارتفع إجمالي الأقساط المكتتية، وعدد وثائق التأمين بنسبة 15.5% على أساس سنوي وبنسبة 3.3% على أساس سنوي، على التوالي، وفي الربع الرابع من عام 2025. وارتفعت المخصصات الفنية وإجمالي حقوق الملكية بنسبة 7.6% وبنسبة 3.8% على التوالي، خلال نفس الفترة.

وسجلت أسواق رأس المال مكاسب قوية في الربع الرابع من عام 2025، حيث ارتفع مؤشر أسعار الأسهم في سوق دبي المالي بنسبة 22.9% على أساس سنوي، بينما ارتفع المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 6.6% على أساس سنوي. وشهدت فروقات مقايضات مخاطر الائتمان بالنسبة لأبوظبي ودبي مزيداً من التقلص، مما يؤكد ثقة المستثمرين القوية.

الفصل الأول

التطورات الاقتصادية الدولية والتجارة الخارجية لدولة الإمارات



1-1 الآفاق الاقتصادية العالمية

من المتوقع أن يظل النمو الاقتصادي العالمي ثابتاً عند نسبة 3.3% في عام 2026 قبل أن يتباطأ إلى 3.2% في عام 2027

من المتوقع أن تنمو الاقتصادات المتقدمة بثبات، حيث يُتوقع أن تتباطأ الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية إلى 4.2% و 4.1% في عامي 2026 و 2027 على التوالي

من المُقدَّر أن تبلغ نسبة النمو في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي 4.3% عام 2025، وأن يحقق انتعاشاً بنسبة 4.8% في عام 2026، ثم تراجعاً إلى 4.1% في عام 2027

الاقتصاد العالمي

من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3.3% في عام 2026، بحسب آخر تحديث لتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية الصادر عن صندوق النقد الدولي في يناير 2026، بما يمثل تعديلاً نحو الارتفاع بنسبة 0.2 نقطة مئوية عن التقديرات الصادرة في أكتوبر 2025، فيما تظلّ التوقعات لعام 2027 دون تغيير عند نسبة 3.2%.

لا تزال المخاطر الخاصة بالآفاق المستقبلية تميل نحو الجانب السلبي. ومن الممكن أن تؤدي إعادة التسعير المتعلقة بتوقعات مكاسب الإنتاجية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي إلى إضعاف الاستثمار، وأن تدفع إلى إجراء إعادة تقييم كبيرة في الأسواق المالية، مع تداعيات من الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي إلى قطاعات أوسع في السوق، وإلى تأثيرات سلبية على ثروات الأسر. ومن الممكن أن تزداد التطورات التجارية، مما يؤدي إلى إطالة حالة عدم اليقين، ويلقي بثقل أكبر على النشاط. وفي نفس الوقت، من الممكن أن يفرض اتساع العجز المالي، والدين العام المرتفع ضغطاً متزايداً على أسعار الفائدة على المدى البعيد، مما يؤدي لتشديد الأوضاع المالية الكلية. وعلى الجانب الإيجابي، قد يؤدي تخفيف الاحتكاكات التجارية، وزيادة الإصلاحات، وسرعة تبني الذكاء الاصطناعي ينتج مكاسب مستدامة وفعالة، وعمليات أقوى للشركات إلى زيادة النمو العالمي.

الاقتصادات المتقدمة

عقب تحقيق نمو يُقدَّر بنسبة 1.7% في عام 2025، من المتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة توسعاً بنسبة 1.8% في عام 2026، قبل أن تتراجع إلى 1.7% في عام 2027. وقد تم تعديل التوقعات لعام 2026 بمقدار 0.2 نقطة مئوية، بينما تظلّ التوقعات لعام 2027 دون تغيير، إلا أن تطورات النمو تعتبر متفاوتة بين البلدان.

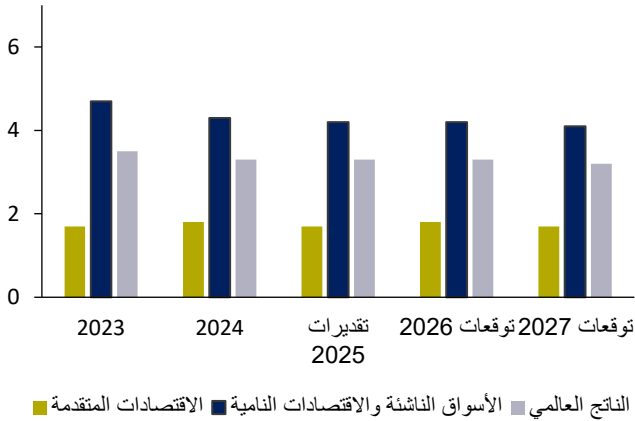
وفي الولايات المتحدة، من المتوقع أن يرتفع الناتج إلى 2.4% في عام 2026، بدعم من التحفيز المالي، وتخفيف الظروف المالية، وانخفاض سعر الفائدة، والتلاشي التدريجي للعوائق التجارية المرتفعة. ويمثل هذا تعديلاً باتجاه الارتفاع بمقدار 0.3 نقطة مئوية عن التوقعات الصادرة في أكتوبر 2025، مما يعكس نشاطاً اقتصادياً أقوى من المتوقع في الربع الثالث من عام 2025، وحل إغلاق الحكومة الفيدرالية. ومن المتوقع أن تبلغ نسبة النمو 2.0% في عام 2027، بدعم من الحوافز المالية على المدى القصير لاستثمارات الشركات بموجب قانون "One Big Beautiful Bill Act" لعام 2025.

وفي منطقة اليورو، يُقدَّر النمو بنسبة 1.4% في عام 2025، ومن المتوقع أن يتراجع إلى 1.3% في عام 2026، قبل أن يرتفع إلى 1.4% في عام 2027، تماثياً مع التوقعات السابقة. وتستند هذه التوقعات المستقبلية إلى ارتفاع الإنفاق العام في ألمانيا، والنمو القوي المستدام في إيرلندا وإسبانيا.

وبالنسبة للمملكة المتحدة، من المتوقع أن تبلغ نسبة النمو 1.3% في عام 2026 ونسبة 1.5% في عام 2027، دون تغيير عن التقديرات الصادرة في أكتوبر 2025، حيث من المتوقع أن يُعوض جزئياً الانكماش المتوقع في الاستثمار الخاص في عام 2026 انخفاض أسعار الفائدة التي تدعم إنفاق الشركات في عام 2027.

ومن المتوقع أن يتباطأ الاقتصاد الياباني من 1.1% في عام 2025 إلى 0.7% في عام 2026. ويعكس هذا تعديلاً نحو الارتفاع بمقدار 0.1 نقطة مئوية عن التوقعات الصادرة في شهر أكتوبر، مدعوماً بحزمة التحفيز المالي. ومن المتوقع أن يتراجع النمو إلى 0.6% في عام 2027.

الرسم البياني 1.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي - يناير 2026.

الجدول 1.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة (%)

توقعات 2027	توقعات 2026	تقديرات 2025	2024	2023	
3.2	3.3	3.3	3.3	3.5	الناتج العالمي
1.7	1.8	1.7	1.8	1.7	الاقتصادات المتقدمة
2.0	2.4	2.1	2.8	2.9	الولايات المتحدة الأمريكية
1.4	1.3	1.4	0.9	0.4	منطقة اليورو
1.5	1.3	1.4	1.1	0.4	المملكة المتحدة
0.6	0.7	1.1	-0.2	1.2	اليابان

المصدر: صندوق النقد الدولي، تحديث آفاق الاقتصاد العالمي - يناير 2026.

الأسواق الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

وفقاً لأحدث تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي بشأن الآفاق الاقتصادية العالمية، من المتوقع أن يتراجع النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة إلى 4.2% في عام 2026، من التقديرات بنسبة 4.4% في عام 2025، مما يعكس تعديلاً نحو الارتفاع بمقدار 0.2 نقطة مئوية من التوقعات الصادرة في أكتوبر 2025. ومن المتوقع أن يشهد النمو اعتدالاً إلى 4.1% في عام 2027، أي أقل بمقدار 0.1 نقطة مئوية من التوقعات السابقة. وفي حين تواصل الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية تجاوز المتوسط العالمي، لا يزال الأداء متفاوتاً للغاية بين المناطق.

وفي آسيا الناشئة والنامية، يُتوقع أن يتباطأ النمو من النسبة المقدره البالغة 5.4% في عام 2025 إلى 5.0% في عام 2026، أي أقل بمقدار 0.3 نقطة مئوية عن التقديرات السابقة، قبل أن يتراجع إلى 4.8% في عام 2027.

وفي الصين، تم تعديل توقعات النمو لعام 2026 نحو الارتفاع بمقدار 0.3 نقطة مئوية إلى 4.5%، على الرغم من أنها لا تزال أقل من النسبة المقدره لعام 2025، بدعم من معدلات التعريفات الجمركية المطبقة في الولايات المتحدة الأقل من المتوقعه وتدابير التحفيز المحلية، ومن المتوقع أن تبلغ نسبة النمو 4.0% في عام 2027.

ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في الهند من 7.3% في عام 2025 إلى 6.4% في عام 2026، مما يعكس تعديلاً نحو الارتفاع بمقدار 0.2 نقطة مئوية من التقديرات الصادرة في أكتوبر 2025. ومن المتوقع أن يظل النمو عند نسبة 6.4% في عام 2027، مع تباطؤ من عام 2025 مدفوعاً إلى حد كبير بتلاشي العوامل الدورية والموقتة.

وفي أميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، من المتوقع أن يتراجع النمو إلى 2.2% في عام 2026 من 2.4% في عام 2025، ما يمثل تعديلاً باتجاه الانخفاض بمقدار 0.1 نقطة مئوية عن التوقعات الصادرة في أكتوبر. ومن المتوقع أن يرتفع النمو إلى 2.7% في عام 2027 مع تقارب الاقتصادات من مستوياتها انطلاقاً من أوضاع دورية متفاوتة.

وعقب التراجع إلى نسبة 2.0% في عام 2025، من المتوقع أن يرتفع النمو في أوروبا الناشئة والنامية إلى 2.3% في عام 2026 وإلى 2.4% في عام 2027. وتُمثل هذه التوقعات تعديلاً نحو الارتفاع بمقدار 0.1 نقطة مئوية لتوقعات عام 2026 مقارنة بالتوقعات الصادرة في شهر أكتوبر.

وتشير التقديرات إلى تعزيز النشاط الاقتصادي في جميع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملحوظ، حيث ارتفع النمو من 2.5% في عام 2024 إلى 4.3% في عام 2025. ويُعزى هذا الارتفاع إلى حد كبير إلى التوسع الأقوى في دولة الإمارات والسعودية، لا سيما عبر القطاعات غير النفطية. كما ظلت الخدمات المالية، والتصنيع، وتجارة الجملة والتجزئة تتسم بمرونتها، مدعومة بجهود التنويع المستمرة، وارتفاع إنتاج النفط. ومن المتوقع أيضاً أن تمارس السياحة والنقل، واللذان تستفيدان من تطوير البنية التحتية على نطاق واسع، وتوسيع إمكانية التواصل الخارجي، دوراً متزايد الأهمية في دعم زخم النمو في المنطقة. ومن المتوقع أن يشهد النمو مزيداً من التسارع إلى 4.8% في عام 2026، بدعم من انتعاش إنتاج النفط، والزخم المستدام في الأنشطة غير النفطية. ومن المتوقع أن يظل النمو غير النفطي قوياً خلال عام 2027، مما يدعم إجمالي النمو، على الرغم من بعض التراجع في نمو إنتاج النفط بسبب تأثيرات الأساس.

الجدول 2.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أسواق ناشئة مختارة (%)

توقعات 2027	توقعات 2026	تقديرات 2025	2024	2023	
4.1	4.2	4.4	4.3	4.7	الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية
2.3	1.6	2.5	3.4	3.2	البرازيل
4.0	4.5	5.0	5.0	5.4	الصين
6.4	6.4	7.3	6.5	9.2	الهند

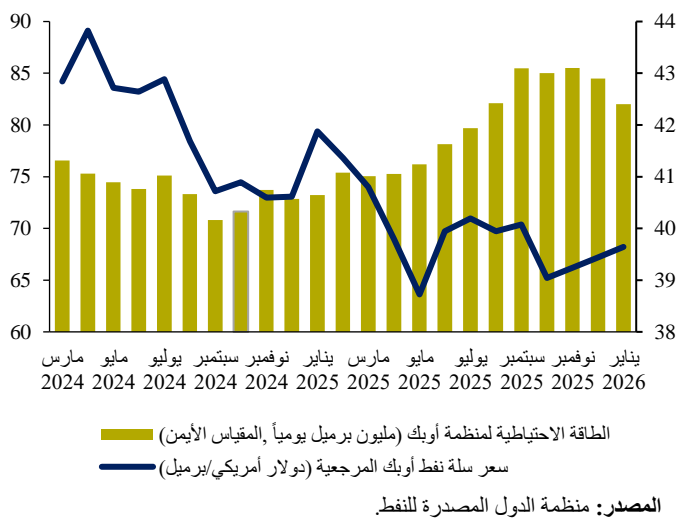
المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي – يناير 2026.

الجدول 3.1. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي (%)

توقعات 2027	توقعات 2026	تقديرات 2025	2024	2023	
4.1	4.8	4.3	2.5	1.5	دول مجلس التعاون الخليجي
4.4	5.6	5.6	4.0	4.3	الإمارات
3.6	4.5	4.3	2.6	0.5	السعودية
7.8	6.1	2.9	2.4	1.5	قطر
2.3	3.9	2.6	2.6-	1.7-	الكويت
3.7	4.0	2.9	1.7	1.2	عمان
3.3	3.3	2.9	2.6	3.9	البحرين

المصدر: المصرف المركزي، صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي – أكتوبر 2025، ويناير 2026. بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء (2022 – 2024) والمصرف المركزي (2025 و2026).
ملاحظة: يتم حساب معدل النمو لدول مجلس التعاون الخليجي كمتوسط مرجح لمعدلات النمو في الدول الأعضاء.

الرسم البياني 2.1. إنتاج النفط وأسعار النفط في منظمة أوبك+



2-1 التضخم واستجابات السياسة النقدية

تحافظ البنوك المركزية على مواقف حذرة اعتماداً على البيانات وبحسب السياسة النقدية

تواجه الاقتصادات المتقدمة ضغوطاً مستمرة ومتفاوتة في تضخم الخدمات

من المتوقع أن يتراجع التضخم العالمي من 4.1% في عام 2025 إلى 3.8% في عام 2026 وإلى 3.4% في عام 2027

التضخم العالمي

وفقاً لتقرير الآفاق الاقتصادية العالمية الصادر عن صندوق النقد الدولي في يناير 2026، من المتوقع أن ينخفض التضخم العالمي من النسبة المقدرة البالغة 4.1% في عام 2025 إلى 3.8% في عام 2026 وإلى 3.4% في عام 2027، مع استمرار ضعف الطلب وانخفاض أسعار الطاقة في ممارسة ضغوط للهبوط. ومن المتوقع أن يعود التضخم إلى هدفه في الولايات المتحدة بشكل أبطأ من الاقتصادات الرئيسية الأخرى، مما يعكس طلباً محلياً أقوى نسبياً وضغوطاً أساسية في الأسعار متواصلة أكثر. وفي حين يظل المسار الإجمالي في هبوط، فإن المخاطر تميل نحو الصعود، بما في ذلك تجدد التوترات التجارية، والاضطرابات الجيوسياسية، والضغط المالي في الاقتصادات المثقلة بالديون، وفترات تقلب الأسواق المالية، وخصوصاً في أسواق السلع الأساسية، والتي قد تُعقد المسار نحو استقرار الأسعار بشكل دائم.

الاقتصادات المتقدمة

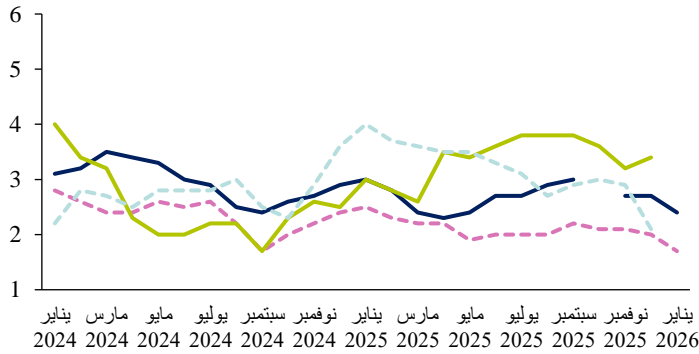
وفي الولايات المتحدة، انخفض التضخم في مؤشر أسعار المستهلك الكلي إلى 2.4% على أساس سنوي في يناير 2026، وكان التباطؤ مدفوعاً جزئياً بتأثيرات الأساس المواتية، والاعتدال في الضغوط على أسعار الطاقة، والتي قابلها التضخم في أسعار المواد الغذائية والمساكن والذي لا يزال ثابتاً. وفي الوقت نفسه، يشير تخفيف أسعار السلع في بعض الفئات إلى ضعف الطلب، وتحسن ظروف العرض. وبشكل عام، تشير البيانات الأخيرة إلى استمرار انخفاض التضخم، ولكن مع استمرار تكاليف الخدمات الرئيسية، التي من المرجح أن تحافظ على العودة إلى هدفها تدريجياً. وفي اجتماعه في يناير، حافظ الاحتياطي الفيدرالي على نطاق سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية من 3.50% إلى 3.75%، مع الحفاظ على التوجّه نحو التيسير النقدي، ولكنه يشير إلى مزيد من التريث على توقيت المزيد من التخفيضات في ضوء النمو الأكثر ثباتاً وبيانات سوق العمل.

وتباطأ التضخم في منطقة اليورو إلى 1.7% على أساس سنوي في يناير 2026، مدعوماً بتخفيف أسعار المواد الغذائية، وانخفاض تكاليف الطاقة، غير أن استمرار التضخم في الخدمات إلى 3.2% تقريباً دفع البنك المركزي الأوروبي إلى إبقاء أسعار الفائدة دون تغيير عند 2.0%. كما عزز الاختلاف بين اعتدال التضخم الكلي وثبات أسعار الخدمات موقف البنك المركزي الأوروبي الذي يسعى إلى التقارب الدائم مع هدفه.

واعتمد التضخم في المملكة المتحدة إلى 3.4% على أساس سنوي في ديسمبر 2025، في حين ظل التضخم في الخدمات مرتفعاً، على الرغم من أن الضغوط الأساسية بدأت في التراجع تدريجياً. ومع توقعات انخفاض التضخم الكلي نحو هدفه في هذا العام، لكن مع استمرار عدم اليقين بشأن استدامته، أبقى بنك إنجلترا على سعر الفائدة عند 3.75% في فبراير، محافظاً على توجّه حذر نحو التيسير النقدي.

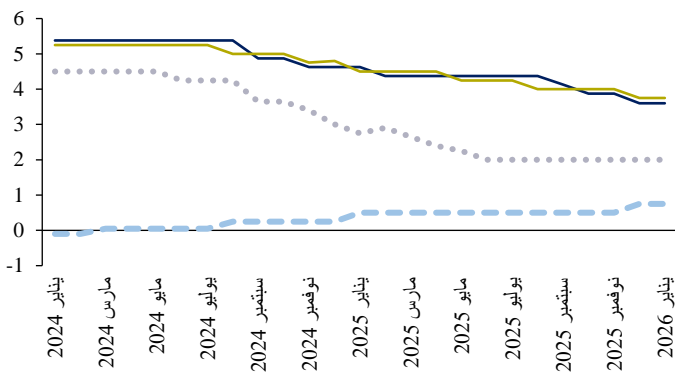
وفي اليابان، انخفض معدل التضخم السنوي إلى 2.1% على أساس سنوي في ديسمبر 2025، حيث ساهمت في هذا التباطؤ تأثيرات الأساس في ارتفاع أسعار المواد الغذائية الطازجة في العام الماضي، وخفض دعم الطاقة. وفي اجتماعه في يناير، أبقى بنك اليابان على سعر الفائدة دون تغيير عند 0.75%، محافظاً على توقعاته بعودة التضخم تدريجياً إلى هدفه البالغ 2%، مع الإشارة إلى مخاوف من تأثير انخفاض قيمة الين على حركية الأسعار.

الرسم البياني 3.1. التضخم الكلي في اقتصادات متقدمة مختارة (على أساس سنوي، %)



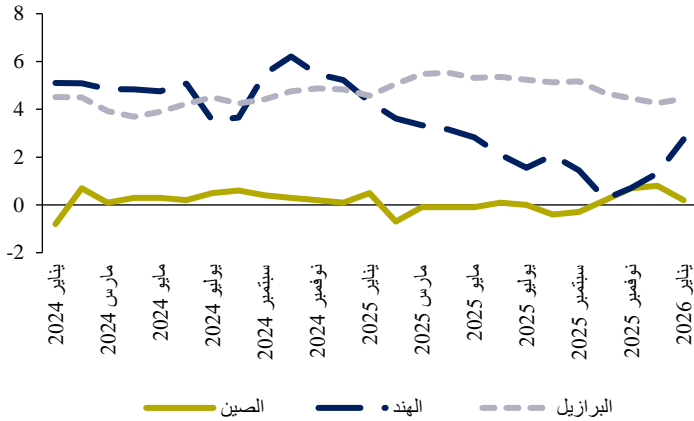
المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 4.1. أسعار الفائدة في اقتصادات متقدمة مختارة (%)



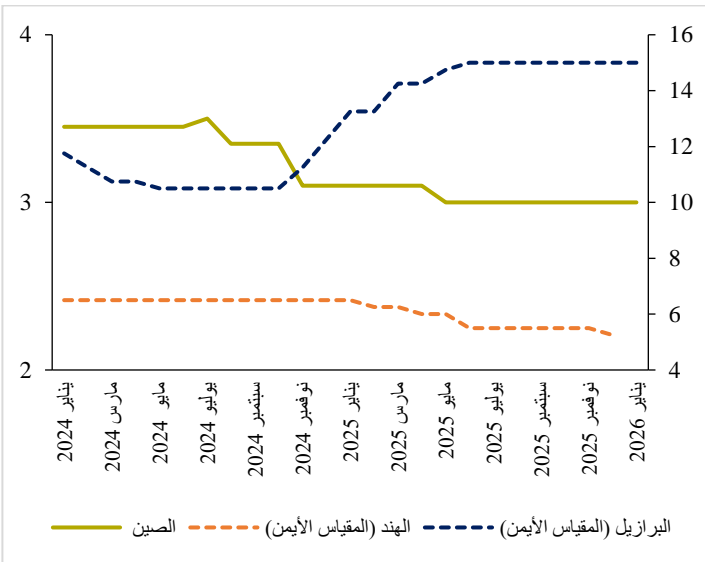
المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 5.1. التضخم الكلي في اقتصادات ناشئة مُختارة (على أساس سنوي، %)



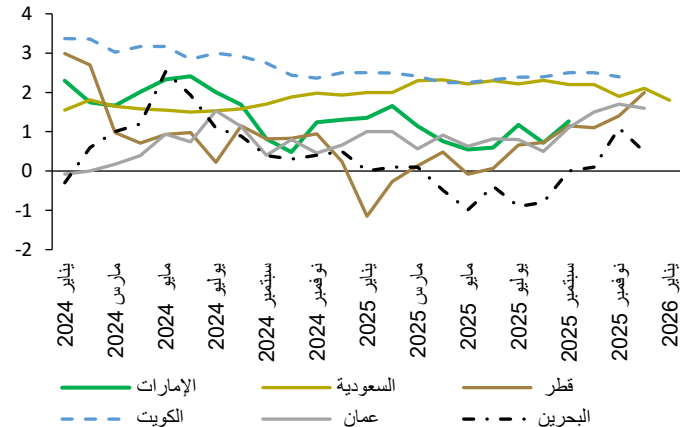
المصدر: بلومبيرغ

الرسم البياني 6.1. أسعار الفائدة في اقتصادات ناشئة مُختارة (%)



المصدر: بلومبيرغ.

الرسم البياني 7.1. تضخم أسعار السلع الاستهلاكية في دول مجلس التعاون الخليجي (على أساس سنوي، %)



المصدر: بلومبيرغ، المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء

الاقتصادات الناشئة واقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي

بلغ معدل التضخم في الصين 0.2% على أساس سنوي في يناير 2026، حيث تراجع من 0.8% في ديسمبر، ليعود إلى المستويات المنخفضة التي شهدتها في أكتوبر. ويعكس هذا الاعتدال استمرار ضعف الطلب المحلي والضغط الانكماشية، على الرغم من الدلائل السابقة على الاستقرار. واستجابةً لذلك، حافظ بنك الشعب الصيني على سعر الفائدة الأساسي للقروض لمدة عام واحد عند 3.0% للشهر التاسع على التوالي، مما يؤكد موقفاً حذراً تجاه السياسة النقدية يهدف إلى دعم النشاط مع مراقبة تطورات الأسعار.

تسارع معدل التضخم للمستهلك في الهند إلى 2.8% على أساس سنوي في يناير 2026، مرتفعاً من 1.3% في ديسمبر، مما يعكس قفزة في ضغوط الأسعار بعد عدة أشهر من الانخفاضات غير المعتادة. وعلى الرغم من هذا الارتفاع، لا يزال التضخم أقل من هدف النقطة المتوسطة البالغ 4% لبنك الاحتياطي الهندي. وأبقى بنك الاحتياطي الهندي على سعر إعادة الشراء عند 5.25% في اجتماعه في فبراير، مع الحفاظ على موقف حذر حتى مع بقاء التضخم دون هدفه.

بلغ معدل التضخم في البرازيل 4.4% على أساس سنوي في يناير 2026، واستقر على نطاق واسع حول مستويات نوفمبر وديسمبر 2025. وفي حين تراجع التضخم عن الذروة الأخيرة، إلا أنه ظل أعلى من هدفه، مع استمرار الضغوط الأساسية واضحة. وفي يناير 2026، أبقى البنك المركزي البرازيلي على سعر الفائدة المرجعي دون تغيير عند 15.0% للشهر الثامن على التوالي، مع الحفاظ على موقف مقيد لتثبيت توقعات التضخم، والحفاظ على مصداقية السياسة النقدية وسط استمرار حالات عدم اليقين.

وظل التضخم في جميع دول مجلس التعاون الخليجي تحت السيطرة عموماً في ديسمبر 2025، رغم تباين التوجهات الخاصة بكل دولة. وبلغ معدل التضخم في المملكة العربية السعودية 2.1% على أساس سنوي في ديسمبر، مع ارتفاع تكاليف المواد الغذائية والخدمات، والتي قابلها تراجع التضخم في الإسكان، قبل أن تتراجع إلى 1.8% في يناير 2026. وارتفع التضخم في قطر إلى 2.0% على أساس سنوي في ديسمبر 2025، مدفوعاً بزيادات في السلع المتنوعة، والملابس، والتعليم، والمواد الغذائية. وتراجع التضخم في الكويت إلى 2.1% على أساس سنوي بسبب ضغوطات الأسعار في بعض الفئات، كما تراجع التضخم في عُمان إلى 1.6% على أساس سنوي في ديسمبر 2025، بسبب انخفاض تكاليف النقل، إلى جانب ثبات تكاليف الخدمات. وفي البحرين، تراجع التضخم إلى 0.5% على أساس سنوي في ديسمبر 2025، حيث فاقت الانخفاضات الكبيرة في أسعار المواد الغذائية والإسكان الزيادة المستمرة في فئات الخدمات الأخرى.

وفي ديسمبر 2025، طُبقت البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي خفض سعر الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وذلك من خلال تعديل أسعار الفائدة بما يتماشى مع أنظمتها النقدية. وخفض البنك المركزي السعودي سعر إعادة الشراء المرجعي بمقدار 25 نقطة أساس إلى 4.25%، في حين خفض مصرف قطر المركزي سعر إعادة الشراء إلى 4.10%، وخفضت عمان سعر إعادة الشراء على الودائع لليلة واحدة بمقدار بمقدار 25 نقطة أساس إلى 4.25%، وخفضت البحرين سعر الفائدة على الودائع لليلة واحدة بمقدار أيضاً سعر الخصم بمقدار 25 نقطة أساس إلى 3.50%. وفي يناير 2026، أبقى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على سعر الفائدة دون تغيير، مع الحفاظ على النطاق المستهدف للأموال الفيدرالية عند 3.50% - 3.75%. وتماشياً مع أطرها النقدية، حافظت البنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً على أسعار الفائدة ثابتة.

3-1 تطورات الأسواق العالمية

ظلت الأوضاع المالية العالمية داعمة على نطاق واسع، ولكنها معرضة للتحويلات في توجهات المخاطر وتوقعات السياسة النقدية

في بداية عام 2026، تراجعت أسعار النفط، وارتفع سعر الغاز الطبيعي والمعادن بشكل حاد، وظلت أسعار المواد الغذائية مستقرة على نطاق واسع

ارتفعت التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات بنسبة 24.5% على أساس سنوي، لتصل إلى 2,530 مليار درهم في الأشهر التسعة الأولى من عام 2025

الأوضاع المالية العالمية

ظلت الأوضاع المالية العالمية ملائمة على نطاق واسع، مع ارتفاع أسعار الأسهم وفروقات أسعار الائتمان القليلة المدعومة بتوقعات بمزيد من التيسير النقدي. كما دعمت ظروف التمويل المواتية والتقلبات القليلة في العملة تدفقات المحافظ إلى الأسواق الناشئة، مما ساهم في إصدار سندات سيادية قوية، وتدفقات ثابتة إلى أسواق ديون العملة المحلية. وارتفعت تقلبات الأسهم في فبراير وسط تساؤلات متزايدة حول العوائد المحتملة في قطاع الذكاء الاصطناعي. وتُمثّل الشركات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي الآن حصة كبيرة من القيمة السوقية وجزءاً كبيراً من نمو رأس المال، مما يزيد من تركيز المستثمرين على ما إذا كانت مكاسب الإيرادات ستُنبئ صحة التقييمات المرتفعة.

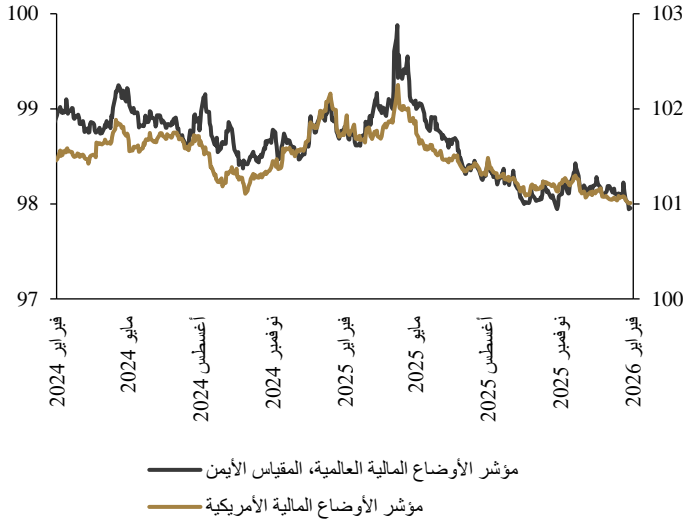
وعلى نحو مماثل، تحسنت الأوضاع المالية في الولايات المتحدة في فبراير 2026، وظلت ملائمة على نطاق واسع. واستمرت المؤشرات المالية في الإشارة على نطاق واسع إلى دافع داعم، مما يعكس تقييمات مرتفعة للأسهم، وفروقات أسعار الائتمان القليلة، واحتواء التقلبات بصفة عامة خارج دورات إعادة التسعير في الأصول المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. مع ذلك، فإن ارتفاع العوائد طويلة الأجل، وقابلية التأثير المستمرة لإصدارات بيانات الاقتصاد الكلي تشير إلى أنه لا تزال تعتمد الأوضاع على البيانات، وأن أي إعادة تقييم للتضخم أو توقعات سوق العمل، يمكن أن تؤدي إلى تجدد ضغوطٍ متشددة.

السلع الأساسية

بلغ متوسط السعر الفوري لخاص برنت 66.8 دولاراً في يناير 2026، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 15.7% على أساس سنوي، مما يعكس ضعف ظروف الطلب، واستمرار حالة عدم اليقين من جانب العرض على الرغم من الانتعاش الشهري الأخير. وفي المقابل، ارتفعت أسعار هنري هب (Henry Hub) للغاز الطبيعي في الولايات المتحدة بنسبة 87.8% على أساس سنوي إلى 7.7 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ويرجع ذلك أساساً إلى أن الشتاء البارد بشكل استثنائي قد عزز بشكل حاد الطلب على التدفئة والطاقة تماماً مع تباطؤ نمو العرض، واستمرار قوة الطلب على الصادرات.

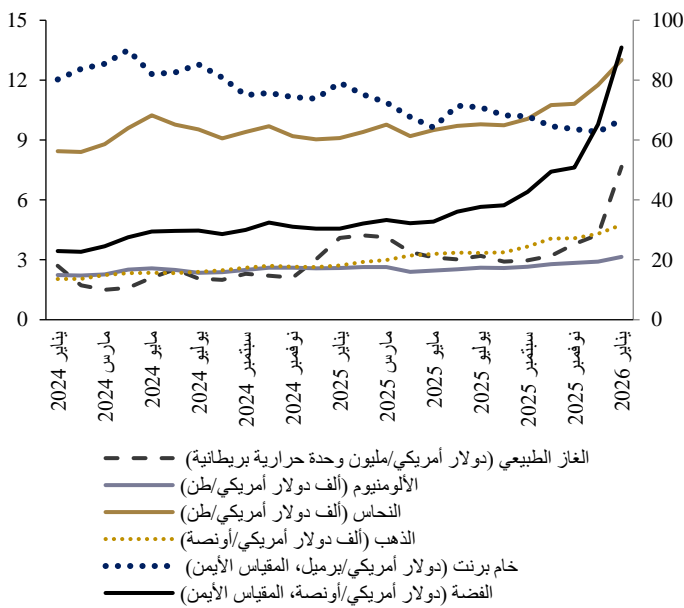
وسجلت المعادن الثمينة مكاسب على نطاق واسع، حيث بلغ متوسط سعر الذهب 4,753 دولاراً للأونصة في يناير 2026، مرتفعاً بنسبة 77.8% على أساس سنوي، مدعوماً بالطلب المستدام على الملاذ الآمن، وتوقعات التيسير النقدي وسط حالة عدم اليقين المستمرة عالمياً. وسجلت الفضة زيادة أقوى بنسبة 199.0% على أساس سنوي، مما يعكس تدفقات المستثمرين المدفوعة بالرزم، وتشديد الظروف الفعلية في السوق. الجدير بالملاحظة أن أسعار الذهب والفضة تجاوزت لفترة وجيزة 5,500 دولار و121 دولار على التوالي، قبل أن تنخفض في نهاية يناير. في حين ذلك، ارتفعت أسعار النحاس والألمنيوم بنسبة 42.9% و19.2% على أساس سنوي، على التوالي، بدعم من الطلب العالمي المرن، واستمرار نشاط إعادة التخزين، وزخم الاستثمار في قطاعات التكنولوجيا والبنية التحتية.

الرسم البياني 8.1. مؤشرات الأوضاع المالية



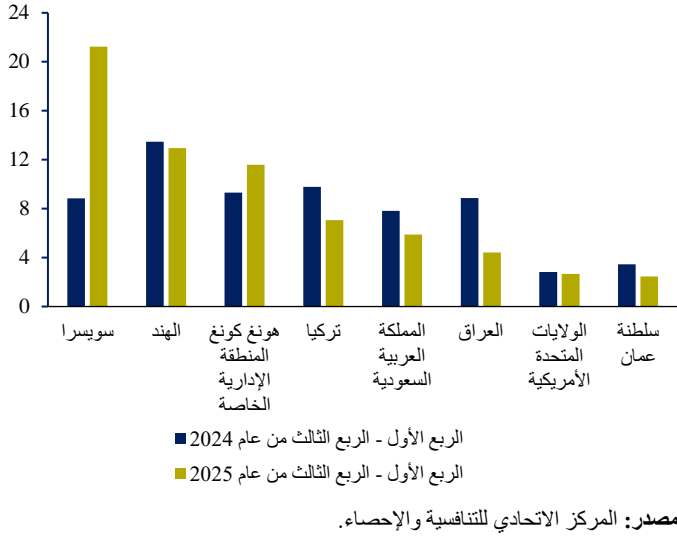
المصدر: جولدمان ساكس

الرسم البياني 9.1. أسعار السلع الأساسية

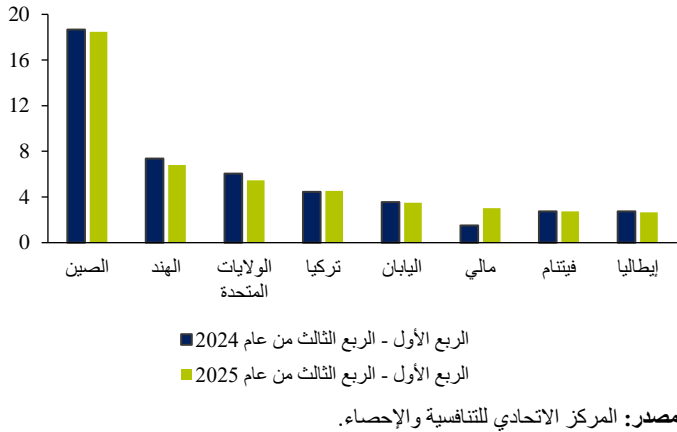


المصدر: بلومبيرغ

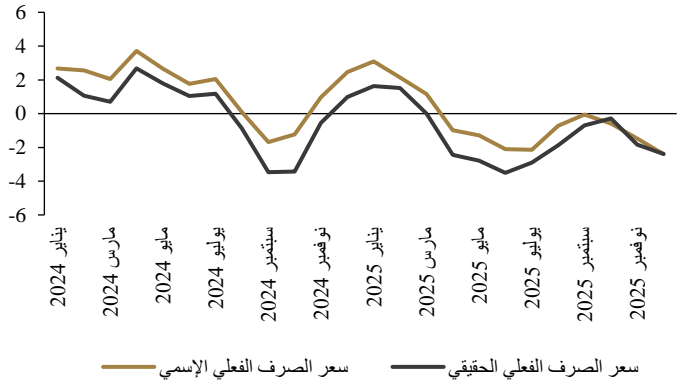
الرسم البياني 10.1. الصادرات غير النفطية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى الشركاء التجاريين الرئيسيين (كنسبة مئوية من الصادرات غير النفطية)



الرسم البياني 11.1. واردات دولة الإمارات العربية المتحدة من الشركاء التجاريين الرئيسيين (كنسبة مئوية من الواردات)



الرسم البياني 12.1. أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية* (على أساس سنوي، %)



وفي أوائل عام 2026، ظلت أسعار المواد الغذائية مستقرة على نطاق واسع وسط إمدادات عالمية كافية، على الرغم من استمرار المخاطر الناجمة عن تغيير السياسات التجارية، وحالات عدم اليقين المتعلقة بالطقس. وانخفض مؤشر أسعار الأغذية الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بنسبة 0.6% على أساس سنوي إلى 123.9 نقطة في يناير، مما يعكس تراجعاً معتدلاً مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وكان الدافع وراء الاعتدال هو انخفاض أسعار الحبوب ومنتجات الألبان، في حين ظلت أسعار اللحوم والسكر ثابتة نسبياً، وسجلت الزيوت النباتية مكاسب معينة.

التجارة الدولية لدولة الإمارات العربية المتحدة

سجلت التجارة الخارجية للسلع غير النفطية بدولة الإمارات نمواً قوياً في الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، حيث ارتفعت بنسبة 24.6% على أساس سنوي وبلغت 2,530 مليار درهم. وارتفعت الصادرات غير النفطية بشكل ملحوظ بنسبة 45.0% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024، حيث بلغ مجموعها 571.4 مليار درهم. وكان التوسع مدفوعاً إلى حد كبير بارتفاع صادرات الذهب، والمجوهرات، والألمنيوم. وكانت سويسرا الوجهة الأولى للصادرات غير النفطية، حيث شكلت 21.2% من الإجمالي، تليها الهند (12.9%) وهونغ كونغ المنطقة الإدارية الخاصة (11.6%). وواصل الذهب سيطرته على الصادرات غير النفطية، حيث شكل 57.3% من إجمالي الصادرات غير النفطية، مع المجوهرات (5.0%) والألمنيوم (3.9%) كمساهمين ثان وثالث بحصص معتدلة.

كما ارتفعت عمليات إعادة التصدير بنسبة 13.0% لتبلغ 514.9 مليار درهم في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2025. وظلت المملكة العربية السعودية أكبر سوق لإعادة التصدير بنسبة 16.6%، تليها العراق (10.1%) والهند (6.5%). وشكلت معدات الاتصالات الحصة الأكبر من إعادة التصدير (21.8%)، بينما كانت حصة الألماس (8.7%) والمركبات (7.3%) من بين الفئات الأعلى كذلك.

وارتفعت الواردات بنسبة 22.3% في نفس الفترة، لتبلغ 1,443.4 مليار درهم. وظلت الصين المصدر الأكبر للواردات لدولة الإمارات، بحصة بلغت 18.5%، تليها الهند (6.8%) والولايات المتحدة (5.5%). وكان الذهب، الذي بلغت حصته 28.0% السلعة الرئيسية الأكثر استيراداً من إجمالي الواردات، بينما جاءت معدات الاتصالات (9.6%) والمركبات (6.1%) في المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي.

سعر الصرف

انخفض سعر الصرف الفعلي الاسمي، والذي يقارن العملة الوطنية مقابل سلة من عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين لدولة الإمارات، بنسبة 2.4% على أساس سنوي في ديسمبر 2025، مما يعكس ضعف الدولار الأمريكي على نطاق واسع. وانخفض أيضاً سعر الصرف الفعلي الحقيقي، والذي يُعدّل سعر الصرف وفقاً لفروقات التضخم بين دولة الإمارات وشركائها التجاريين، بنسبة 2.4% على مدى الفترة ذاتها.

الفصل الثاني

التطورات الاقتصادية المحلية



1-2 النمو الاقتصادي

من المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قوياً على المدى المتوسط

انتعاش قوي في إنتاج النفط في الربعين الثالث والرابع من عام 2025 بعد تعديل حصص أوبك+

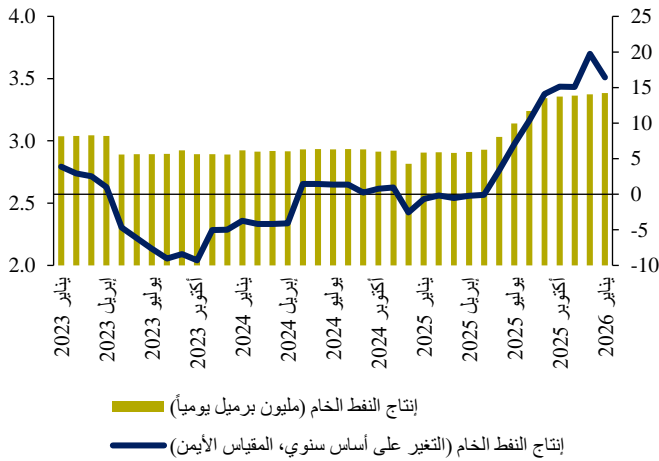
يُقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.6% لعامي 2025 و2026، مدفوعاً بنمو قوي في القطاعين النفطي وغير النفطي

الجدول 1.2. نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الإمارات (%)

تقديرات 2027	توقعات 2026	تقديرات 2025	2024	2023	2022	
4.4	5.6	5.6	4.0	4.3	7.5	الناتج المحلي الإجمالي الكلي
2.6	7.3	4.1	1.0	3.0-	8.9	الناتج المحلي الإجمالي النفطي
5.0	5.1	6.1	5.0	7.0	7.0	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

المصادر: المركز الاتحادي للتأقسية والإحصاء للأعوام (2024-2022) والمصرف المركزي للأعوام (2025-2026).

الرسم البياني 1.2. إنتاج النفط الخام في دولة الإمارات



المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط.

الجدول 2.2. القطاعات الخمسة الأولى المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الأرباع السنوية الثلاثة الأولى من عام 2025

المساهمات في نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي (نقطة مئوية)	النمو (على أساس سنوي، %)	الحصص في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)	القطاعات
1.2	9.0	13.2	الأنشطة المالية والتأمين
1.0	8.7	11.6	التشييد
0.9	6.9	13.8	التصنيع
0.6	7.9	7.8	الأنشطة العقارية
0.6	3.5	16.5	تجارة الجملة والتجزئة
1.8	5.0	36.6	بقية القطاعات الإحدى عشر
6.1	6.1	100.0	الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

المصدر: المركز الاتحادي للتأقسية والإحصاء وحسابات المصرف المركزي.

أظهرت دولة الإمارات مرونة قوية وسط حالة عدم اليقين العالمية، والصراعات الإقليمية، وانخفاض أسعار النفط وازدياد تقلباتها. وحقق نمو الناتج تفوقاً على المتوسطات العالمية والإقليمية في السنوات الأخيرة. وخلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2025، سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً قوياً بنسبة 5.1% على أساس سنوي، مدفوعاً بأداء متين في القطاعات غير النفطية، وبشكل رئيسي في الخدمات المالية والتأمين، والبناء، والتصنيع، والتي حققت نمواً بنسبة 6.1% على أساس سنوي. وتم دعم النمو بالانتعاش القوي في الناتج المحلي الإجمالي النفطي في الربع الثالث من عام 2025، والذي ارتفع بنسبة 6.5%.

الناتج المحلي الإجمالي النفطي

بلغ متوسط إنتاج النفط 3.12 مليون برميل يومياً خلال عام 2025، بما يمثل زيادة بنسبة 6.9% مقارنة بعام 2024. وكان الدافع وراء انتعاش إنتاج النفط التعديل المتسارع في إنتاج النفط فعلياً بعد تعديلات أوبك+ باتجاه الارتفاع لحصة دولة الإمارات. نتيجة لذلك، ارتفع الإنتاج الفعلي بنسبة 10.5% على أساس سنوي في الربع الثالث وبنسبة 16.6% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2025. وفي الوقت نفسه، واصل إنتاج الغاز المحلي توسعه في الربعين الثالث والرابع من عام 2025 بنسبة 5.0% وبنسبة 5.8% على أساس سنوي، على التوالي، وانتهى العام بمعدل نمو سنوي بلغ 2.7%. وكان هذا الأداء مدعوماً بالطلب القوي، مع نمو مبيعات الغاز بنسبة 5.0% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2025 وبنسبة 3.9% على مدار العام بأكمله.

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي

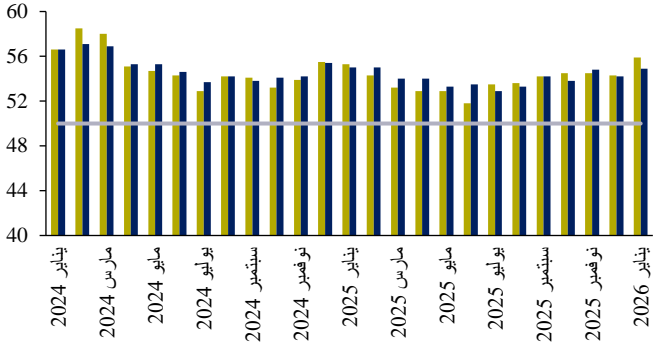
سجلت الأشهر التسعة الأولى من عام 2025 نمواً قوياً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي، بمتوسط بلغ 6.1% على أساس سنوي. تشمل القطاعات الخمسة الأولى التي تقود هذا النمو الخدمات المالية والتأمين، وساهمت بنسبة 1.2 نقطة مئوية في النمو، والإنشاءات (نقطة مئوية واحدة)، والتصنيع (0.9)، والأنشطة العقارية (0.6)، وتجارة الجملة والتجزئة (0.6). أما بقية القطاعات الإحدى عشر، التي تبلغ حصتها 36.6% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، فقد ساهمت بمقدار 1.8 نقطة مئوية.

الآفاق المستقبلية للناتج المحلي الإجمالي

لا تزال الآفاق المستقبلية لدولة الإمارات قوية، مع تقديرات لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.6% في عام 2025، ومن المتوقع أن يظل النمو ثابتاً بنفس المعدل في عام 2026. كما يُرتقب أن يكون النمو مدفوعاً في المقام الأول بالقطاعات غير النفطية، ولا سيما الخدمات المالية والتأمينية والتصنيع والإنشاءات، إلى جانب انتعاش الناتج المحلي الإجمالي النفطي بعد أحدث زيادة في حصة أوبك+. ويمكن أن يؤدي الاعتدال المتوقع في نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي في عام 2027، إلى جانب النمو المستدام في الأنشطة غير النفطية، إلى نمو بنحو 4.4%.

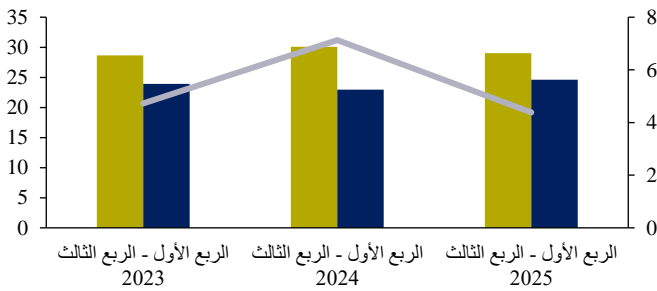
تتسم التوقعات على المدى المتوسط باتزانها على نطاق واسع، مدفوعة بالتوسع المرن غير النفطي، والاستمرار في اعتماد الذكاء الاصطناعي بهدف رفع الإنتاجية، والأوضاع المالية العالمية الداعمة بصفة عامة. وعلى الرغم من ذلك، فإن الاعتدال في الطلب الخارجي أو تجدد التقلبات في الأسواق المالية والطاقة عالمياً يمكن أن يؤثر على النشاط الاقتصادي. مع ذلك، من المتوقع أن تخفف الأساسيات المحلية القوية من تأثير هذه المخاطر.

الرسم البياني 2.2. مؤشر مديري المشتريات في دولة الإمارات (أكثر من 50 يعني توسع)



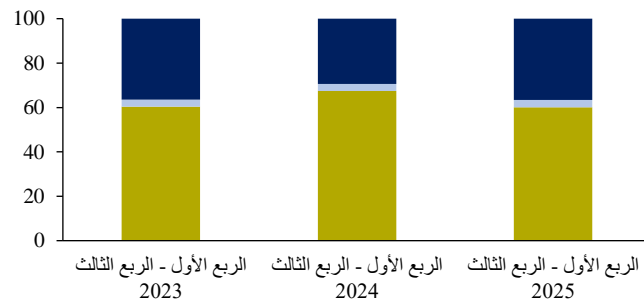
المصدر: ستاندر أند بورز جلوبال.

الرسم البياني 3.2. الرصيد المالي الموحد (% من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: وزارة المالية الإماراتية والمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء والمصرف المركزي.

الرسم البياني 4.2. هيكل الإيرادات المالية في دولة الإمارات كحصة من إجمالي الإيرادات (%)



المصدر: وزارة المالية الإماراتية والمصرف المركزي.

مؤشر مديري المشتريات

واصل النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص غير النفطي في دولة الإمارات زخمه القوي في يناير، حيث ارتفع مؤشر مديري المشتريات إلى 54.9 في يناير 2026 من 54.2 في ديسمبر 2025، مسجلاً أعلى مستوى في 11 شهراً. وظلت القراءة أعلى بكثير من الحد الفاصل البالغ 50 المحايد وأعلى من المتوسطات الأخيرة، مما يشير إلى وتيرة قوية من التوسع. وجاء هذا التحسن مدفوعاً بزيادة أسرع في الطلبات الجديدة وقوة الطلب بصفة عامة، مما دعم استمرار نمو النشاط التجاري. وفي دبي، تحسنت بيئة الأعمال بشكل أقوى، حيث ارتفع مؤشر مديري المشتريات إلى 55.9 في يناير من 54.3 في الشهر السابق، ليصل إلى أعلى مستوى له منذ مارس 2024. وجاء هذا التوسع مدفوعاً بارتفاع حاد في المبيعات الجديدة، في حين ظل نمو الناتج قوياً بصفة عامة.

التوظيف والأجور

اعتباراً من ديسمبر 2025، ارتفع عدد الموظفين المشمولين بنظام حماية الأجور¹ في المصرف المركزي بنسبة 14.8% على أساس سنوي²، بينما ارتفع متوسط الأجور بشكل طفيف بنسبة 0.1% على أساس سنوي. وبصفة عامة، قد تشير هذه التطورات في سوق العمل إلى جانب زيادة العمالة، وخاصة في القوى العاملة ذات الأجور المنخفضة في الإنتاج والعمليات، ومتوسط الأجور المستقر إلى أوضاع اقتصادية كلية مواتية مع نشاط عمل أقوى ونمو غير تضخمي.

الإيرادات والمصروفات الحكومية

واصلت دولة الإمارات إظهار قوة مالية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2025، حيث حافظت على فائض عام في الميزانية الحكومية بنسبة 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي. وبينما يمثل هذا اعتدالاً من نسبة 7.1% المسجلة خلال نفس الفترة من العام السابق، إلا أن الوضع المالي لا يزال إيجابياً. ويُعزى هذا الانخفاض في الفائض إلى زيادة الإنفاق العام إلى جانب تحقيق إيرادات مستقرة.

وارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 1.4% على أساس سنوي، لكنه انخفض قليلاً كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، من 30.1% إلى 29.0%. وانخفضت الإيرادات الضريبية بنسبة 9.7% على أساس سنوي (من 20.3% إلى 17.4% من الناتج المحلي الإجمالي)، قابلها جزئياً ارتفاع المساهمات الاجتماعية (+7.9%) وزيادة قوية في الإيرادات الأخرى (+26.1)، مما يشير إلى دور هام لمصادر الإيرادات غير الضريبية والمتنوعة في تحقيق الاستقرار.

وارتفع إجمالي الإنفاق بنسبة 12.8% على أساس سنوي، بزيادة من 23.0% إلى 24.6% من الناتج المحلي الإجمالي. وتم تسجيل إنفاق أعلى عبر عدة فئات، منها في تعويضات الموظفين (+5.6%)، واستخدام السلع والخدمات (+15.5%)، والمزايا الاجتماعية (+7.7%)، ومدفوعات الفائدة (+3.4%)، والنفقات الرأسمالية (+26.0%)، كإشارة إلى أولويات الإنفاق التشغيلي والإنمائي. وفي نفس الوقت، انخفضت الإعانات بشدة (-47.7%)، بينما ارتفعت المصاريف الأخرى بشكل حاد (+177.4%)، مما ساهم في الزيادة الإجمالية في الإنفاق بصفة عامة.

² تم حساب معدلات التوظيف ومتوسط نمو الأجور باستخدام متوسط متحرك لمدة 3 أشهر.

¹ البيانات هي كما في 17 فبراير 2026.

2-2 التحليل القطاعي

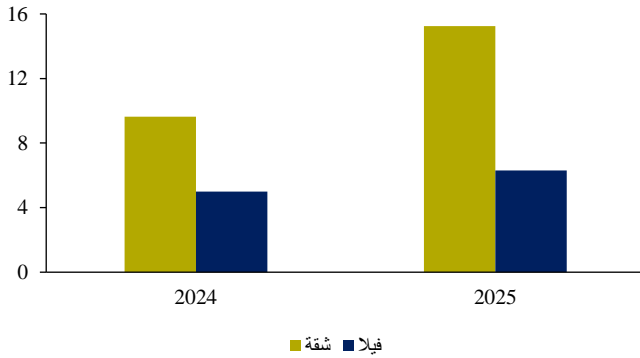
استقبلت دبي 19.6 مليون زائر في الأشهر من يناير إلى سبتمبر 2025، بزيادة قدرها 5% على أساس سنوي.

يظل قطاعا الطيران والسياحة الدافعان الرئيسيان للتنوع في دولة الإمارات، مع تسجيل رقم قياسي في أعداد المسافرين

أظهر قطاع العقارات السكنية في دولة الإمارات نمواً مرناً في المعاملات، مدعوماً بالطلب المحلي المستدام والاستثمار العالمي

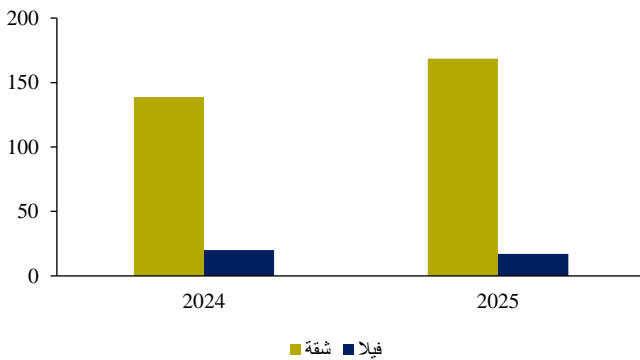
العقارات السكنية

الرسم البياني 5.2. عدد معاملات مبيعات العقارات السكنية في أبوظبي (بالآلاف)



المصدر: مركز أبوظبي العقاري.

الرسم البياني 6.2. عدد معاملات مبيعات العقارات السكنية في دبي (بالآلاف)



المصدر: دائرة الأراضي والأملك في دبي.

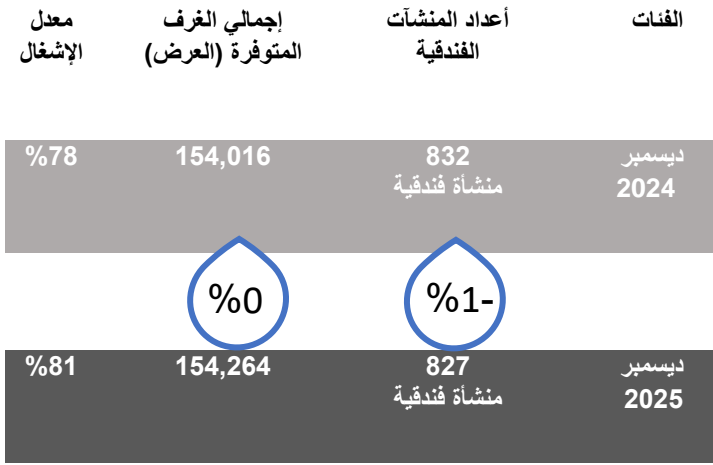
واصل سوق العقارات السكنية في دولة الإمارات مساره التصاعدي طوال عام 2025، حيث سجلت كل من أبوظبي ودبي زيادة في حجم المعاملات. وكان هذا التوسع مدعوماً بالنمو السكاني المستمر، والطلب المتواصل من كل من المقيمين والمستثمرين الدوليين. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال عوائد الإيجار التنافسية في دولة الإمارات، والتي تواصل تفوقها على مثيلاتها في أسواق عالمية رئيسية أخرى، دافعاً رئيسياً لتدفقات رأس المال.

وارتفع إجمالي معاملات المبيعات السكنية في أبوظبي في عام 2025 بنسبة 54.6% على أساس سنوي، مع زيادة النشاط في جميع أنواع العقارات وقطاعات المبيعات. وشهد الربع الأخير من عام 2025 مستوى قياسياً من معاملات المبيعات السكنية، مدفوعاً في المقام الأول بزيادة بنسبة 110.9% على أساس سنوي في المبيعات على الخارطة. وفي قطاع الشقق في عام 2025، ارتفعت مبيعات الوحدات على الخارطة والجاهزة بنسبة 70.0% على أساس سنوي وبنسبة 37.4% على أساس سنوي، على التوالي. وارتفعت معاملات مبيعات الفلل في كل من قطاعات الوحدات على الخارطة والجاهزة، بنسبة 64.0% على أساس سنوي وبنسبة 18.6% على أساس سنوي، على التوالي.

وحافظت دبي على زخم نمو قوي في عام 2025، مع زيادة في إجمالي قيمة مبيعات العقارات بنسبة 30.7% على أساس سنوي. وشهدت أحجام المعاملات توسعاً عبر القطاعات الرئيسية، مدفوعة في المقام الأول بمبيعات الشقق، والتي ارتفعت بنسبة 20.3% على أساس سنوي، بينما زادت قيمة معاملات الفلل بنسبة 13.5% على أساس سنوي. ولا يزال القطاع على الخارطة مساهماً كبيراً في نشاط السوق بصفة عامة، حيث سجل زيادة بنسبة 24.6% على أساس سنوي، وسط ثقة المستثمرين المستمرة، والطلب المستمر في جميع أنحاء الإمارة.

السياحة والضيافة

الرسم البياني 7.2. العرض والطلب على الغرف الفندقية في دبي (تراكمي لمدة 3 أشهر)



المصدر: دائرة الاقتصاد والسياحة في دبي.

يواصل قطاعا السياحة والضيافة لعب دورهما الرئيسي في دعم الاقتصاد غير النفطي في دولة الإمارات، مستفيدين من المبادرات المتواصلة في إطار استراتيجية الإمارات للسياحة 2031. وحافظ قطاع السياحة في دبي على أدائه القوي طوال عام 2025، حيث استقبل 19.6 مليون مسافر دولي، بزيادة قدرها 5% مقارنة بعام 2024. يسلط هذا النمو القوي الضوء على مكانة دبي كوجهة سياحية عالمية رائدة.

وسجل قطاع الضيافة أيضاً عاماً إيجابياً، حيث بلغ متوسط إشغال الفنادق 80.7% في عام 2025، مرتفعاً من 78.2% في عام 2024. ويعكس التحسن في الإشغال، إلى جانب أداء الإيرادات المستقر، الطلب المستمر عبر قطاعات السوق الرئيسية، ونجاح الجهود الرامية إلى تعزيز تجارب الزوار. وبصفة عامة، تؤكد هذه التطورات على أهمية مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي غير النفطي.

النقل الجوي

واصل قطاع الطيران في أبوظبي أداءه القوي في عام 2025، حيث تجاوز إجمالي حركة المسافرين 33 مليون مسافر عبر مطارات الإمارة الخمسة، مسجلاً أعلى مستوى سنوي على الإطلاق. وظل مطار زايد الدولي الدافع الرئيسي لهذا النمو، حيث يُشكل 98% تقريباً من إجمالي حركة المسافرين. وفي الربع الرابع وحده، تعاملت أبوظبي مع 8.59 مليون مسافر، بزيادة بنسبة 13.8% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024. وكان هذا التوسع مدعوماً من خلال تعزيز شبكة السفر الدولية، حيث تم إطلاق 39 خطاً جديداً، وإضافة سبع شركات طيران إلى الشبكة، مما يعزز مكانة أبوظبي، كمركز طيران يشهد نمواً عبر الأسواق الرئيسية في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا.

وحافظ مطار دبي الدولي على زخمه القوي في عام 2025، حيث استقبل 95.2 مليون مسافر، بزيادة بنسبة 3.1% على أساس سنوي، وأعلى حركة جوية سنوية مسجلة. جاء هذا الأداء القوي مدعوماً بالنمو المستدام على مدار العام، حيث تعامل الربع الرابع وحده مع 25.1 مليون مسافر، بزيادة بنسبة 5.9% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2024. وكان شهر ديسمبر أكثر الشهور ازدحاماً، حيث تعامل مع 8.7 مليون مسافر، بزيادة سنوية قدرها 6.1%. كما حافظ نشاط الطيران على قوته، حيث شهد 118,000 حركة للطائرات في الربع الرابع، ليصل المجموع السنوي إلى 454,800 رحلة، بزيادة بنسبة 3.3% على أساس سنوي.

ويواصل قطاعا الطيران والسياحة في دولة الإمارات دورهما الهام في دفع النمو غير النفطي. وتسلط أعداد المسافرين الكبيرة وارتفاع عدد القادمين الضوء على تأثير الجهود المبدولة لتعزيز الربط الدولي، وتوسيع شبكات السفر، وزيادة تطوير عروض الضيافة. ويساهم الأداء المستدام لهذه القطاعات في النشاط الاقتصادي على نطاق واسع، ليعزز أجندة التنويع في الدولة.

3-2 التضخم

بلغ متوسط التضخم في دولة الإمارات 1.3% في عام 2025. وحافظ المصرف المركزي على توقعاته لعامي 2026 و2027 عند 1.8% و2.0% على التوالي

سُجل تراجع التضخم في المواد الغذائية، والنقل، والمنسوجات مقابل ارتفاع التضخم في الإسكان

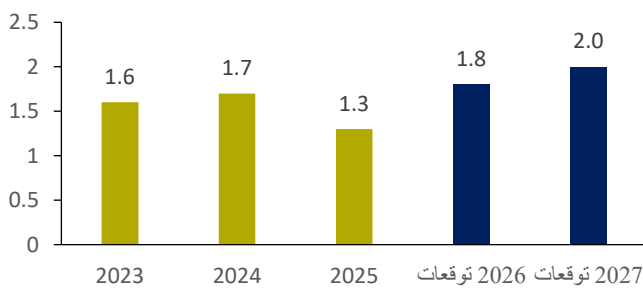
تسارع التضخم الكلي في دولة الإمارات إلى 1.9% على أساس سنوي في الربع الرابع، مرتفعاً من 1.1% على أساس سنوي في الربع الثالث من عام 2025

الجدول 3.2. التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في دولة الإمارات (على أساس سنوي، %)

الربع الرابع 2025	الربع الثالث 2025	الربع الثاني 2025	الربع الأول 2025	الأوزان	
1.9	1.1	0.6	1.4	100.0	جميع البنود
3.9	3.7	4.1	3.9	35.1	السكن والمياه والكهرباء والغاز
1.2	-4.0	-9.5	-3.3	12.7	النقل
0.8	-0.2	0.1	0.4	12.0	المواد الغذائية والمشروبات
1.5	1.6	1.5	1.6	7.6	التعليم
0.2	0.0	-0.6	-0.6	5.9	المعلومات والاتصالات
4.3-	-2.7	-0.4	-0.2	5.2	الأقمشة والملابس والأحذية
2.7	1.9	-0.1	-1.8	5.1	الأثاث والمنزلية والسلع
2.2	2.3	2.9	2.8	4.9	سلع وخدمات متفرقة
1.5	1.1	1.4	0.5	4.6	المطاعم والفنادق
2.2	0.9	6.4	6.7	3.1	الترفيه والثقافة
0.2	0.2	0.4	0.4	2.2	الرعاية الصحية
2.8	3.2	5.1	4.0	1.3	التأمين والخدمات المالية
1.7	1.8	1.4	1.5	0.2	التبغ

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.

الرسم البياني 8.2. الآفاق المستقبلية للتضخم في دولة الإمارات (مؤشر مديري المشتريات، %)



المصادر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للأعوام (2023-2025) والمصرف المركزي للأعوام (2026-2027).

التضخم الكلي

بلغ متوسط التضخم في دولة الإمارات 1.3% في عام 2025، مدفوعاً في المقام الأول بانخفاض التضخم في تكاليف النقل وأسعار المنسوجات، فضلاً عن التطورات المواتية في أسعار المواد الغذائية. وعلى مستوى الإمارة، سجلت أبوظبي متوسط معدل بلغ 0.3%، بينما بلغ متوسط التضخم في دبي 2.8% في عام 2025.

فيما يتعلق بتطورات الأسعار خلال الربع الأخير من عام 2025، تسارع التضخم الكلي في دولة الإمارات إلى 1.9% على أساس سنوي، مرتفعاً من 1.1% في الربع السابق. وتُعزى الزيادة أساساً إلى انتقال أسعار النقل من انخفاض التضخم بشكل تام، إلى جانب الارتفاع المستمر في أسعار المساكن وضغوط الأسعار في الأثاث والسلع المنزلية.

وقد ارتفعت أسعار المساكن، والمياه، والكهرباء، والغاز، والمرافق الأخرى، والتي تشكل 35.1% في سلة المستهلك، بنسبة 3.9% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2025، وهي أعلى بشكل طفيف من الزيادة بنسبة 3.7% على أساس سنوي المسجلة في الربع الثالث من عام 2025. وارتفعت تكاليف قطاع النقل بنسبة 1.2% على أساس سنوي، مقارنة بمتوسط انخفاض بنسبة 4.0% على أساس سنوي في الربع السابق، مما عزز التسارع في التضخم بصفة عامة.

وبالنسبة للمواد الغذائية والمشروبات، وهي ثالث أكبر مجموعة في سلة المستهلك، ارتفع التضخم بشكل طفيف في الربع الرابع من عام 2025 إلى 0.8%، مرتفعاً من -0.2% في الربع الثالث من عام 2025. في حين ذلك، واصلت مكونات المنسوجات والملابس والأحذية انخفاضها بشكل كبير، منخفضة بنسبة 4.3% في الربع الثالث من عام 2025.

سجلت الفئات الأخرى، التي تحمل أوزاناً صغيرة نسبياً في سلة المستهلك، تحركات أسعار مختلطة، ولم تسهم إلا بشكل محدود في التضخم الكلي في الربع الأخير من عام 2025.

الآفاق المستقبلية للتضخم

حافظ المصرف المركزي على توقعاته للتضخم لعام 2026 عند 1.8%، ليظل أقل بكثير من المتوسط العالمي. وتعكس التوقعات التلاشي التدريجي لتأثيرات الأساس المواتية، إلى جانب ضغوط الأسعار المستوردة التي تم احتواؤها وسط أسواق السلع العالمية المستقرة على نطاق واسع. وفي عام 2027، من المتوقع أن يرتفع التضخم بشكل طفيف، لكنه سيظل تحت السيطرة على نطاق واسع حول 2.0%، مدعوماً بقوة مستدامة في الطلب المحلي، والظروف الخارجية المتطورة، بما في ذلك التحولات المحتملة في تطورات التكلفة العالمية، التي قد تضيف إلى التضخم المستورد.

الفصل الثالث

تطورات الأسواق النقدية والمالية



1-3 المعروض النقدي وأسعار الفائدة

ارتفعت المجاميع النقدية ن1، ون2، ون3 في الربع الرابع من عام 2025، بنسب 13.2%، و19.0%، و17.2% على التوالي، على أساس سنوي.

خفّض المصرف المركزي سعر الفائدة الأساسي إلى 3.65% في الربع الرابع، تماشياً مع دورة خفض أسعار الفائدة التي أقرها الاحتياطي الفيدرالي.

انخفض فارق سعر الفائدة الأساسي بين مؤشر (دنيا) وسعر الفائدة الأساسي بشكل طفيف إلى المنطقة الإيجابية بنقطة أساس في الربع الرابع من عام 2025 وسط انخفاض في أحجام المعاملات.

المجاميع النقدية

تواصل النمو القوي في العرض النقدي مرتفعاً في الربع الرابع للعام 2025. وارتفع العرض النقدي ن1 بنسبة 13.2% على أساس سنوي، ليبلغ 1,072 مليار درهم في نهاية شهر ديسمبر 2025. ويعكس ذلك زيادة بنسبة 13.1% على أساس سنوي في الودائع النقدية، التي تُشكّل 85.8% من العرض النقدي (ن1) وارتفعاً بنسبة 14.0%، على أساس سنوي، في النقد المتداول خارج البنوك والذي يُشكّل 14.2% من العرض النقدي ن1. كما ارتفع العرض النقدي (ن2) بنسبة 19.0%، على أساس سنوي، ليصل إلى 2,755 مليار درهم، وارتفعت الودائع شبه النقدية بنسبة 23.0%، على أساس سنوي، وتُمثّل 61.1% من العرض النقدي (ن2). وإضافة لذلك، سجل العرض النقدي (ن3) توسعاً بنسبة 17.2%، على أساس سنوي، ليصل إلى 3,255 مليار درهم، نتيجة ارتفاع بنسبة 8.5%، على أساس سنوي، في الودائع الحكومية، والتي تُشكّل 15.4% من العرض النقدي (ن3).

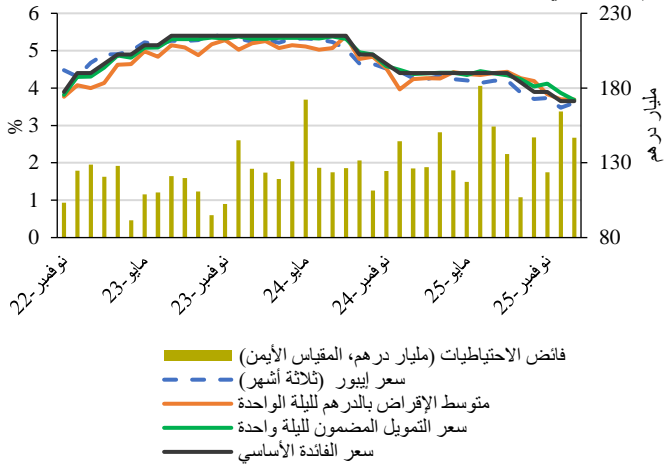
أسعار الفائدة

تماشياً مع السياسة النقدية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، خفّض المصرف المركزي سعر الفائدة الرئيسي (سعر الفائدة الأساسي) بمقدار 50 نقطة أساس في الربع الرابع إلى 3.65%، وحافظ على هذا المعدل خلال شهر يناير. واتبعت أسعار الفائدة لليلة واحدة مسار سعر الفائدة الأساسي، حيث بلغ متوسط مؤشر الدرهم لليلة واحدة (دنيا) نقطة أساس أعلى من سعر الفائدة الأساسي خلال الربع. كما انخفض سعر الفائدة بين البنوك في الإمارات (إيبور) لأجل 3 أشهر - وهو مؤشر رئيسي للقروض والمشتقات ذات الفائدة المتغيرة - ليختتم الربع بانخفاض قدره 40 نقطة أساس.

وارتفع إجمالي رصيد البنوك بمقدار 65.3 مليار درهم في الربع الرابع، ليصل إلى 427 مليار درهم في نهاية الربع، مشيراً بذلك إلى وفرة السيولة في النظام المصرفي ككل. ويُعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى التدفقات الكبيرة لصافي الأصول الأجنبية، والتي أضافت 71.1 مليار درهم إلى الرصيد الإجمالي. وقد تم تعويض هذا الارتفاع جزئياً فقط من خلال الإصدارات الصافية للأذونات النقدية، وشهادات الإيداع الإسلامية، والتي خفضت الرصيد بمقدار 11.7 مليار درهم. كما أسهم الارتفاع في رصيد الدولة بمقدار 9.7 مليار درهم، وزيادة النقد المتداول بمقدار 8.7 مليار درهم في تعويض جزء من الزيادة الناجمة عن صافي الأصول الأجنبية.

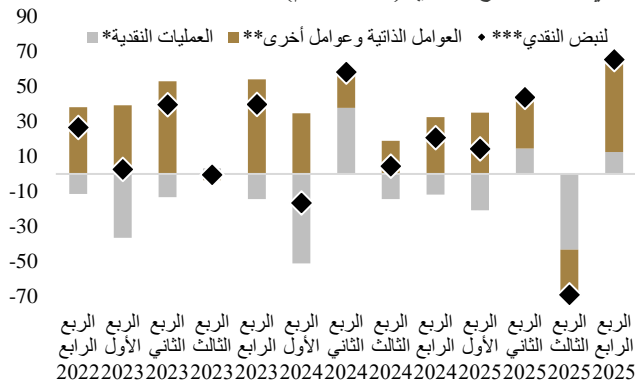
وانخفضت عائدات الأذونات النقدية على امتداد منحى العائد من الربع الثالث إلى الربع الرابع، تماشياً مع تحركات عائدات سندات الخزنة الأمريكية. ويتوافق ذلك مع خفض النطاق المستهدف لسعر الفائدة على الأموال الفيدرالية الأمريكية، فضلاً عن توقعات استمرار التيسير النقدي. إلا أن تغيّر التوقعات بشأن خفض أسعار الفائدة مستقبلاً أدى إلى ارتفاع طفيف في عوائد سندات الخزنة الأمريكية على امتداد منحى العائد في شهر يناير. وانخفضت أحجام الأذونات النقدية القائمة إلى 242.3 مليار درهم بنهاية شهر ديسمبر، مقارنة بمبلغ 262.7 مليار درهم بنهاية شهر سبتمبر. وجاء هذا الانخفاض عقب استحقاق أذونات نقدية كبير في شهر أكتوبر. وفي المقابل، ارتفعت شهادات الإيداع الإسلامية القائمة إلى 50.1 مليار درهم بنهاية الربع الرابع (مقارنةً بمقدار 41.3 مليار درهم).

الرسم البياني 1.3. أسعار الفائدة في دولة الإمارات وفائض الاحتياطات في النظام المصرفي



المصدر: بلومبيرغ، المصرف المركزي.

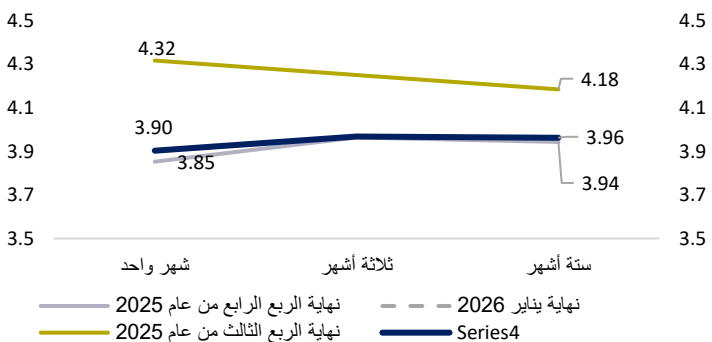
الرسم البياني 2.3. الدافع النقدي (مليار درهم)



المصدر: المصرف المركزي

ملاحظات: *العمليات النقدية الهيكلية والديقية (الأذونات النقدية، شهادات الإيداع الإسلامية، مقايضات الصرف الأجنبي)؛ **عوامل مستقلة (تشمل العملة المتداولة، وأرصدة حسابات الدولة، وصافي تدفقات رأس المال، وعوامل أخرى)؛ *** يعكس الدافع النقدي صافي التغير في الرصيد المجمع للقطاع المصرفي، ويساوي مجموع صافي التدفقات الداخلة من العوامل المستقلة، فضلاً عن العمليات النقدية.

الرسم البياني 3.3. منحى عائد الأذونات النقدية (%)



المصدر: المصرف المركزي.

3-2 التطورات المصرفية

شهدت نسب جودة أصول النظام المصرفي تحسناً مدفوعة بترجع في حجم القروض المتعثرة.

كانت أوضاع التمويل المواتية مدعومة بنمو قوي في الودائع بلغ 16.2% على أساس سنوي.

سجل إقراض النظام المصرفي نمواً بنسبة 17.9% على أساس سنوي، مدفوعاً بشكل رئيسي بالقروض الممنوح لقطاعي التجزئة والشركات الخاصة.

الجدول 1.3. الأصول والائتمان (مليار درهم)

الربع الرابع 2025	الربع الثالث 2025	الربع الثاني 2025	الربع الأول 2025	الربع الرابع 2024	
5,340	5,200	4,973	4,719	4,559	إجمالي الأصول
17.1%	18.1%	15.4%	10.9%	12.0%	(التغير على أساس سنوي، %)
2,570	2,479	2,334	2,240	2,181	الائتمان الإجمالي
17.9%	14.7%	11.1%	9.4%	9.5%	(التغير على أساس سنوي، %)
2,049	2,012	1,911	1,869	1,843	الائتمان المحلي
11.2%	8.2%	5.2%	5.2%	6.0%	(التغير على أساس سنوي، %)
521	467	424	371	338	الائتمان الأجنبي
54.3%	54.5%	48.9%	37.3%	33.1%	(التغير على أساس سنوي، %)

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة

الجدول 2.3. إجمالي الودائع (مليار درهم)

الربع الرابع 2025	الربع الثالث 2025	الربع الثاني 2025	الربع الأول 2025	الربع الرابع 2024	
3,307	3,186	3,046	2,936	2,847	ودائع البنوك
16.2%	15.4%	13.1%	10.5%	12.9%	(التغير على أساس سنوي، %)
3,009	2,891	2,789	2,688	2,601	ودائع المقيمين
15.7%	13.5%	12.9%	10.3%	12.1%	(التغير على أساس سنوي، %)
298	295	257	249	246	ودائع غير المقيمين
21.2%	38.0%	16.0%	12.5%	21.9%	(التغير على أساس سنوي، %)

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة.

الجدول 3.3. مؤشرات السلامة المالية في دولة الإمارات (%)

الربع الرابع 2025	الربع الثالث 2025	الربع الثاني 2025	الربع الأول 2025	الربع الرابع 2024	
كفاية رأس المال					
17.1%	17.4%	17.3%	17.6%	17.8%	نسبة كفاية رأس المال
15.9%	16.2%	16.0%	16.2%	16.4%	نسبة الشق الأول من رأس المال
14.4%	14.8%	14.6%	14.7%	14.7%	نسبة حقوق المساهمين العادية من الشق الأول
السيولة والتمويل					
73.7%	75.1%	73.8%	72.8%	72.2%	نسبة السلف إلى الموارد المستقرة
77.7%	77.8%	76.6%	76.3%	76.6%	نسبة القروض إلى الودائع
20.1%	19.0%	20.6%	21.4%	21.3%	نسبة الأصول السائلة المؤهلة
جودة الأصول					
1.6%	1.6%	1.7%	1.8%	2.0%	نسبة صافي القروض المتعثرة
3.3%	3.6%	3.9%	4.3%	4.7%	نسبة القروض المتعثرة

المصدر: المصرف المركزي
ملاحظة: البيانات كما في نهاية الفترة.

أصول النظام المصرفي وهيكله

ارتفع إجمالي أصول النظام المصرفي في دولة الإمارات بنسبة 17.1% على أساس سنوي، ليبلغ 5,340 مليار درهم بنهاية الربع الرابع من عام 2025، متجاوزاً حاجز 5 تريليون خلال السنة. ويتألف القطاع من 61 بنكاً، منها 23 بنكاً وطنياً، و38 فرعاً لبنوك أجنبية تعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ائتمان وودائع النظام المصرفي

سجلت محفظة الإقراض في لنظام المصرفي في دولة الإمارات نمواً بنسبة 17.9% على أساس سنوي، عاكسة البيئة الاقتصادية المواتية وظروف التمويل الملائمة في الدولة. وكانت الودائع الرئيسية لمحفظه القروض للبنوك في دولة الإمارات هي الإقراض للأفراد وللشركات الخاصة، إذ ارتفعوا بنسبة 16.2% و7.7% على التوالي.

وحافظت بنوك دولة الإمارات على نمو قوي في الودائع بنسبة 16.2% على أساس سنوي، مما أسهم في استمرار ظروف التمويل المواتية، وفي استمرار قدرتها الإقراضية القوية. وكانت الودائع الرئيسية لودائع المقيمين في البنوك هي وودائع الشركات الخاصة وودائع الأفراد، والتي ارتفعت بنسبة 24.2% و14.9% على أساس سنوي، على التوالي.

مؤشرات السلامة المالية

بقيت نسب رأس المال في النظام المصرفي بدولة الإمارات عند مستويات كافية ومتجاوزة للحد الأدنى المطلوب. وبلغت نسبة كفاية رأس المال 17.1% في الربع الرابع من عام 2025، بانخفاض طفيف عن العام الماضي. ويُعزى هذا الانخفاض في نسبة رأس المال بشكل رئيسي إلى النمو المرتفع للقطاع المصرفي مقارنة بنمو رأس المال.

واصل النظام المصرفي بدولة الإمارات الحفاظ على مستويات تمويل وسيولة قوية طوال العام 2025. وبلغت نسبة الأصول السائلة المؤهلة 20.1% خلال العام. وظلت نسبة القروض إلى الودائع منخفضة، مما يشير إلى وفرة الطاقة الائتمانية، على الرغم من ارتفاعها الطفيف إلى 77.7% مقارنة بالعام السابق.

واصلت نسب جودة الأصول في النظام المصرفي لدولة الإمارات تحسنها في عام 2025، مدعومة بانخفاض رصيد القروض المتعثرة بنسبة 16.2% على أساس سنوي، وزيادة في إجمالي القروض. وتحسنت نسبة صافي القروض المتعثرة الكلية إلى 1.6%، بينما انخفضت نسبة إجمالي القروض المتعثرة بصفة عامة إلى 3.3%.

3-3 تطورات التأمين

ظل قطاع التأمين متمتعاً برسملة كافية في الربع الرابع من عام 2025، مع نسبة كفاية رأس مال، وعائد متوسط أصول جيدة

سجل إجمالي المخصصات الفنية، وإجمالي حقوق الملكية زيادة بنسبة 7.6% و3.8%، على التوالي، في الربع الرابع من عام 2025.

خلال الربع الأخير من العام 2025، ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبه، وعدد وثائق التأمين، وإجمالي المطالبات المدفوعة بنسبة 15.5%، و3.3%، و11.0% على التوالي.

هيكل قطاع التأمين ونشاطه

واصل قطاع التأمين في دولة الإمارات نموه في الربع الرابع من عام 2025 من حيث أقساط التأمين المكتتبه، والمخصصات الفنية، والمطالبات المدفوعة وحقوق الملكية. وظلّ القطاع يتمتع برسملة قوية، من حيث نسب قوية لكفاية رأس المال والعائد على الأصول.

وبلغ عدد شركات التأمين المرخصة 58 شركة، منها 22 شركة تقليدية و10 شركات تكافل وطنية، و26 فرعاً لشركات تأمين أجنبية تعمل في الدولة³، وارتفع عدد المهن المرتبطة بالتأمين إلى 516.

مؤشرات الأداء الرئيسية

خلال الربع الرابع من عام 2025، ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبه بنسبة 15.5% على أساس سنوي، ليلبغ 75.2 مليار درهم، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى نمو أقساط تأمين الممتلكات والمسؤوليات بنسبة 19.2% على أساس سنوي، إلى 31.4 مليار درهم، وأقساط التأمين الصحي بنسبة 13.5% على أساس سنوي، إلى 35.5 مليار درهم، وأقساط التأمين على الأشخاص وعمليات تكوين الأموال بنسبة 11.2% على أساس سنوي، إلى 8.3 مليار درهم، ناجمة بشكل رئيسي عن ارتفاع أقساط التأمين الجماعي على الحياة.

وارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة لجميع أنواع خطط التأمين بنسبة 11.0% على أساس سنوي، ليلبغ 46.2 مليار درهم في الربع الرابع من عام 2025، وتشمل مطالبات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات وقدرها 16.4 مليار درهم، ومطالبات التأمين الصحي وقدرها 27.4 مليار درهم، ومطالبات التأمين على الأشخاص وتكوين الأموال وقدرها 2.4 مليار درهم.

وفي الربع الرابع من عام 2025، ارتفع إجمالي المخصصات الفنية⁴ بنسبة 7.6% على أساس سنوي، ليلبغ 99.2 مليار درهم. وارتفع حجم الأصول المستثمرة في قطاع التأمين إلى 88.4 مليار درهم (53.0% من إجمالي الأصول) مقارنة بـ 84.9 مليار درهم (54.6% من إجمالي الأصول) خلال الفترة ذاتها من عام 2024. وبلغت نسبة الاحتفاظ⁵ بأقساط التأمين المكتتبه 56.6% (42.6 مليار درهم) في الربع الرابع من عام 2025، مقارنة بنسبة 54.9% (35.7 مليار درهم) في السنة السابقة.

مؤشرات سلامة قطاع التأمين

ظلّ قطاع التأمين في دولة الإمارات متمتعاً برسملة جيدة، وفيما يتعلق بنسب كفاية رأس المال المختلفة، ارتفعت نسبة الأموال الذاتية⁶ إلى متطلبات الحد الأدنى لرأس المال إلى 423.3% في الربع الرابع من عام 2025، مرتفعة من 381.9% في الربع الرابع من عام 2024، وكان ذلك نتيجةً لزيادة الأموال الذاتية المؤهلة لتلبية متطلبات الحد الأدنى لرأس المال. ارتفعت أيضاً نسبة الأموال الذاتية إلى متطلبات ملاءة رأس المال وبلغت 256.9% في الربع الرابع من عام 2025 مقارنة بـ 195.7% في الربع الرابع من عام 2024. وبشكل مشابه، ارتفعت نسبة الأموال الذاتية إلى الحد الأدنى لصندوق الضمان إلى 336.8% في الربع الأخير من العام 2025، مقارنة بـ 272.8% في العام السابق.

ومن حيث الربحية، فقد بلغت نسبة صافي إجمالي الربح إلى صافي أقساط التأمين المكتتبه 7.2% في الربع الرابع من عام 2025. وبلغ العائد على متوسط الأصول 0.5% في الربع الرابع من عام 2025، مقارنة بـ 0.3% في الربع الرابع من العام السابق.

الجدول 4.3. المؤشرات الرئيسية لقطاع التأمين (مليار درهم)

2025	*2025			2024			الربع الأول	إجمالي أقساط التأمين المكتتبه
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول		
75.2	57.8	40.9	23.9	65.1	50.8	35.7	21.0	1- إجمالي أقساط التأمين المكتتبه
31.4	24.0	16.3	9.0	26.3	20.9	13.8	7.9	• الممتلكات والمسؤوليات
35.5	27.8	20.7	12.9	31.3	24.4	18.3	11.3	• التأمين الصحي
8.3	6.0	4.0	2.0	7.5	5.5	3.6	1.8	• الأشخاص وعمليات تكوين الأموال
46.2	32.3	21.5	11.0	41.6	29.9	18.9	9.3	2- إجمالي المطالبات المدفوعة
16.4	11.7	8.0	4.5	13.7	9.5	5.7	2.6	• الممتلكات والمسؤوليات
27.4	18.9	12.3	6.0	22.8	16.5	10.7	5.2	• التأمين الصحي
2.4	1.7	1.2	0.5	5.1	3.9	2.5	1.5	• الأشخاص وعمليات تكوين الأموال
99.2	99.4	100.1	95.5	92.2	97.2	94.2	84.3	3- المخصصات الفنية
88.4	86.4	84.4	82.0	84.9	83.2	78.7	78.5	4- إجمالي الأصول المستثمرة
166.7	149.2	147.4	142.1	155.5	159.6	154.8	146.4	5- إجمالي الأصول
32.8	32.4	31.4	31.1	31.6	30.1	28.0	28.6	6- إجمالي حقوق الملكية

المصدر: المصرف المركزي.
ملاحظة: * بيانات أولية، تراكمية في نهاية الفترة.

الجدول 5.3. مؤشرات سلامة التأمين (%)

البند	*2025			2024			الربع الأول
	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
1- نسبة إعادة التأمين							
نسبة الاحتفاظ	56.6	51.9	52.5	50.8	54.9	53.8	53.1
2- نسب كفاية رأس المال							
الأموال الذاتية إلى متطلبات الحد الأدنى لرأس المال	423.3	434.9	423.4	393.2	381.9	389.2	376.0
الأموال الذاتية إلى متطلبات ملاءة رأس المال	256.9	241.7	229.5	204.1	195.7	198.5	185.8
الأموال الذاتية إلى السبلع الأدنى للضمان	336.8	331.9	328.9	294.7	272.8	288.9	286.7
3- نسب الأرباح							
صافي إجمالي الربح إلى صافي الأقساط المكتتبه	7.2	11.6	10.5	7.3	7.3	7.1	6.0
العائد على متوسط الأصول	0.5	0.9	0.8	0.3	0.5	0.5	0.7

المصدر: المصرف المركزي.
ملاحظة: * بيانات تقديرية

⁵ يتم حساب نسبة الاحتفاظ باعتبارها نسبة صافي الأقساط المكتتبه إلى إجمالي الأقساط المكتتبه.

⁶ تتكون الأموال الذاتية من رأس المال الذي ينبغي على شركة التأمين توفيره لتلبية متطلبات الملاءة المالية، والذي يتضمن الأصول المقبولة ناقصاً الخصوم.

³ تقوم شركة أجنبية واحدة بمزاولة إعادة التأمين فقط.

⁴ المخصصات الفنية هي مبالغ تقوم شركات التأمين باقتطاعها والاحتفاظ بها لمواجهة الالتزامات المالية المستحقة للمؤمن لهم، طبقاً للتشريعات الواردة في القانون والأنظمة المالية لشركات التأمين وشركات التأمين التكافلي.

3-4 التطورات المالية

أظهر استبيان المصرف المركزي حول توجهات الائتمان في الربع الرابع من عام 2025 أوضاع ائتمان قوية تعكس الثقة المتواصلة في اقتصاد دولة الإمارات

سجّلت علاوات مبادلة مخاطر الائتمان بالنسبة لأبوظبي ودبي انخفاضاً في الربع الرابع من عام 2025، وتعكس كلاهما مخاطر سيادية منخفضة

في الربع الرابع من عام 2025، ارتفعت أسعار الأسهم في دبي بنسبة 22.9% على أساس سنوي، وفي أبوظبي بنسبة 6.6% على أساس سنوي

أسواق الأسهم

الجدول 6.3. أسواق الأسهم في دولة الإمارات

الربع الرابع 2025	الربع الثالث 2025	الربع الثاني 2025	الربع الأول 2025	الربع الرابع 2024	على أساس سنوي (%)	مؤشر أسعار الأسهم*	سوق أبوظبي للأوراق المالية
6.6	8.7	8.1	1.9	-1.8	مليار درهم	مؤشر أسعار الأسهم*	القيمة السوقية**
3104	3128	3007	2959	2931	مليار درهم	مؤشر أسعار الأسهم*	القيمة السوقية**
5.9	9.4	9.2	3.3	1.7	مليار درهم	مؤشر أسعار الأسهم*	القيمة السوقية**
126	80	96	83	75	مليار درهم	مؤشر أسعار الأسهم*	القيمة السوقية**
67.8	3.8	59.7	23.9	13.8	مليار درهم	مؤشر أسعار الأسهم*	القيمة السوقية**
22.9	37.9	35.6	22.6	22.4	مليار درهم	مؤشر أسعار الأسهم*	القيمة السوقية**
980	1014	953	912	821	مليار درهم	مؤشر أسعار الأسهم*	القيمة السوقية**
19.4	38.3	38.9	26.1	22.2	مليار درهم	مؤشر أسعار الأسهم*	القيمة السوقية**
37	43	43	40	33	مليار درهم	مؤشر أسعار الأسهم*	القيمة السوقية**
11.9	76.0	99.1	64.9	51.4	مليار درهم	مؤشر أسعار الأسهم*	القيمة السوقية**

المصدر: هيئة الأوراق المالية والسلع
ملاحظات: * تشير إلى متوسط القيم للفترة
** تشير إلى القيم في نهاية الفترة

الجدول 7.3. الإمارات العربية المتحدة – مبادلات مخاطر الائتمان السيادية (المتوسط، نقطة أساس)

2025		2024		
الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع
28.7	30.1	39.3	39.3	أبوظبي
50.6	55.0	58.4	59.3	دبي

المصدر: بلومبيرغ

ارتفع المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 6.6% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2025، وبلغت القيمة السوقية في المتوسط 3.1 تريليون درهم، مدفوعةً بارتفاع أسعار أسهم بعض الشركات الكبرى، والتي تشكل 25% من إجمالي الأسهم القابلة للتداول بحرية.

وارتفع المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 22.9% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2025. بلغت القيمة السوقية متوسطاً قدره 0.9 تريليون درهم، مع مساهمات متواصلة من إدراج شركات مؤخراً، بما فيها إدراج أكبر صناديق الاستثمار العقاري في دول مجلس التعاون الخليجي تحت اسم مساكن دبي ريت، وإعمار للتطوير، وهيئة كهرباء ومياه دبي، وسالك، وقد أسهم الارتفاع الملحوظ في سيولة السوق ونشاطه في دعم هذه المكاسب.

علاوات مبادلة مخاطر الائتمان

شهدت علاوات مبادلة مخاطر الائتمان لحكومة أبوظبي مزيداً من الانخفاض من 30.1 نقطة أساس في الربع الثالث من عام 2025 إلى 28.7 نقطة أساس في الربع الرابع من عام 2025. وتظل مستويات علاوات مبادلة مخاطر الائتمان لأبوظبي منخفضة للغاية، مما يدل على انخفاض مخاطر اقتصادها، وصلابة وضعها المالي، وما لديها من مصدات كبيرة في صناديق الثروة السيادية. ويظل لدى أبوظبي واحدة من أدنى علاوات مبادلة مخاطر الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. كما انخفضت علاوات مبادلة مخاطر الائتمان لدبي، من 55 نقطة أساس في الربع الثالث من عام 2025 إلى 50.6 نقطة أساس في الربع الرابع من عام 2025، وظلت عند مستويات منخفضة نسبياً.

استبيان مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي حول توجهات الائتمان

واصلت أوضاع الائتمان قوتها خلال الربع الرابع، حيث بقيت المؤشرات على الطلب أعلى بكثير من متوسطاتها على المدى الطويل لكل من الأسر والشركات. ومن جانب العرض، واصلت المؤسسات المالية الإبلاغ عن رغبة قوية لتوفير الائتمان. استمرت الأوضاع الاقتصادية المواتية، وارتفاع دخل الأسر، والبيئة الاستثمارية الداعمة، وزيادة الإنفاق الحكومي في دعم النشاط الائتماني، وتعكس الثقة المستمرة في قوة وتوقعات اقتصاد دولة الإمارات. وبالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن تستمر الأوضاع الائتمانية الأخيرة، مما يحافظ على الزخم في كل من الطلب على الائتمان وعرضه.

المقر الرئيسي
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
شارع الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود
ص.ب. 854
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

فرع العين شارع علي بن أبي طالب ص.ب. 1414 العين الإمارات العربية المتحدة	فرع الفجيرة شارع حمد بن عبد الله ص.ب. 768 الفجيرة الإمارات العربية المتحدة	فرع رأس الخيمة شارع المنتصر ص.ب. 5000 رأس الخيمة الإمارات العربية المتحدة	فرع الشارقة شارع الملك عبد العزيز المنطقة الصناعية بالشارقة ص.ب. 645 الشارقة الإمارات العربية المتحدة	فرع دبي شارع 26 بر دبي ص.ب. 448 دبي الإمارات العربية المتحدة
---	--	---	---	---

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال على:

الهاتف المجاني: 800 22823

الهاتف: +9712-6652220

الفاكس: +9712-6652504